

ترياق الحجة

وَحَقُّقُ الْإِنْسَانِ

تقديم

صميل معلوف

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع مطبعة المناظر في سان باولو (برازيل)

obeykandi.com

تقدمة الكتاب

الى سيدي ومولاي الامير صباح الدين أيده الله
عندما أسمع صدى أصوات المهالمين للحرية التي بزغت انوارها
في الشرق ، لا أقدر الا أن أذكر تلك الساعة التي تشرفتُ فيها
بمقابلة سموكم في باريس ، على اثر توقيف جريدة «الايام» ، فقلتم لي « ان
يوم الانقلاب العظيم أصبح قريباً وحقوق الانسان ستنتصر في
الشرق كما انتصرت في مدينة الباستيل ! »

والآن اذ رأيت تلك النبوءة الصادقة قد تحققت ، ودخل
العثمانيون باب الحياة السعيدة ، أشعرتُ أن من واجباتي نشر بعض
الافكار والاراء في الدفاع عن مبدأ الحرية الذي لا يزال الان
طفلاً صغيراً في الشرق .

واذ كانت المبادئ التي حاولتُ نشرها ، هي تلك التي جاهدتم
في سبيلها الجهاد الحسن ، وكنتم من اكبر انصارها ، فالى سموكم اقدم
هذا الكتاب مرفوعاً على اكف الاجلال والاحترام . وأن
تعظم الحرية وتجاوز حدود السلطنة العثمانية الى عموم الشرق هو
متمنى خادمكم المخلص .
صميل معلوف

obeykandi.com

مواضيع الكتاب

الكتاب الاول

في اسباب الانحطاط في الشرق

اين هي العلة — لا توجد مسألة شرقية ! — ما هي المسئلة الاوروبية ؟
— طريقة الحكم في الاجيال الغابرة — ثورة فرنسا والولايات المتحدة —
حقوق الانسان — انفصال الشرق عن الغرب — بابل الالسنه — القديم على
قدمه — الحكومة والشعب — يد اوربا — تركيا اقوى دول العالم ! ؟ —
الانتباه !

الكتاب الثاني

في تفرنج الشرقيين

الاباء والابناء — سنة النشو والارتقاء — الانسان عدو ما جهل —
الانقلاب الفكري في اوربا — الدواء المر — هل يوافق الشرقيين ان
يتفرنحوا ؟ — التفرنج الحقيقي والتفرنج الوهمي — التمدن ليس تفرنحاً ولا
هو ملك الفرنجة — القبة اعلى مجد الطربوش — نحو كلمة تفرنج من
القاموس — العائلة الشرقية — المرأة — ما هو اساس التمدن الحقيقي ؟ —
العادات والاخلاق والاحوال الاجتماعية — ابناء اليوم وليس بقايا الامس
— الامه العثمانية الجديدة وكيف يجب ان تكون ؟

الكتاب الثالث

في التعليم

بماذا نقاس عظمة الامم ! - التعليم في تركيا منذ عهد فؤاد باشا وعالي باشا - العلم الناقص - الجهل اقل ضرراً من العلم الفاسد - التناقض في مبادئ التعليم - معلومات خصوصية عن المدارس السلطانية - المدارس الاكليريكية - اضرار المدرستين - مستنقعات اوربا في الشرق - الطريقة الحقيقية لتوحيد الامة العثمانية - طريقة التعليم في المدارس المسماة Public Schools ووجوب اقتباسها - مرسلون شوقيون في اوربا وامريكا

الكتاب الرابع

في القانون الاساسي

اقترح صغير - صفحة من التاريخ - لماذا وكيف تألف مجلس الامة في تركيا ؟ - فلسفة انشائه والغائه - مدحت باشا وحزب تركيا الفتاة - خلع الملكين - ثورة في القصر وليس في الامة - مجلس المبعوثان ابن الهيئة الحاكمة وليس ابن الهيئة المحكومة - السبيان الرئيسيان في عدم كفاءة القانون الاساسي - خوف اوربا من نتيجة الاصلاح والضربة المؤلمة - ثلاثون سنة في قبضة الاستبداد والنزع - التاريخ يعيد ذاته - وجه الشبه بين اعلان الاصلاحات اليوم وبالامس - هل تفني الثورة السلمية عن

العملية ؟ اشتراك الشعب والحكومة في الاصلاح حكومة عرقية موقنة — الموازنة المتبادلة وهل تنتصر مصالح الشعب ؟

ما هو مجلس الامة وما هي حقوقه وما هي خصائصه ؟ — مصدر الحكومات في العالم — الحكومة ومجلس الامة شيان مختلفان — لماذا لم يستطع الشعب العثماني الدفاع عن القانون الاساسي في اول مرة ؟ — كونوا انتم ايها الرومانيون صانعي شرائعكم والخاضعين لها — كيف تسن القوانين الاساسية وكيف تؤلف المجالس النيابية ؟

اقتراحات على مجلس الامة الجديد — مسئلة تحويل القانون الاساسي — مادة جديدة لا يستغنى عنها — لا حقوق بلا واجبات — الاحكام الدينية وحقوق الانسان — لا دين خاص لمجلس الامة — تحديد «المدة القانونية» معاش اعضاء المبعوثين يتبع ظروف الزمان — ستان وليس اربع ؟ — اُمثل الولاية ام الشعب كله ؟ — مجلس واحد للاوقاف والايتام — مادة اخرى جديدة في القوة التحويرية

الكتاب الخامس

في الديانة السياسية

ما هي الديانة السياسية ؟ — اسبابها — العلاقات المضرة مع اوربا — رأي

سياسي عثماني — واجبات المسيحيين في تركيا — الديانة الوطنية — الشرقيون
 للشرق — مصيبة الشرقيين من الانبياء — العلم الصحيح — الثورة الروحية
 — وجوب نشر المبادئ الفلسفية — الكفر خير من التعصب — مبدأ
 جان جاك روسو

الكتاب السادس

أبقاء أم فناء

العثمانيون في بداية ثورة عظيمة — موانع الإصلاح — هل كان الاجداد
 احراراً؟ — هل تنتظر مساعدة اوربا؟ — قاعدة «حب الذات» — اعتراضات
 المشككين — جواب على هذه الاعتراضات — هل يصح ان تسبق الشرائع
 فهم الجمهور — (أنجح اهل للحرية!) — مسألة (رد الفعل) —
 الانقلاب السياسي الاخير لا يحسب شيئاً — (عمل الجمهور المشترك) —
 ثورات الاتراك السابقة — امثلة الولايات المتحدة — ثورة مغنوية ضد
 المبادئ

فصل في حقوق الانسان

ملاحظات متفرقة

توطئة

في هذا الحين الذي نودع فيه نحن العثمانيين حياة الانحطاط والحمول
الماضية ونستقبل حياة جديدة مملوءة بالامال الحسنة ارى من نفسي دافعاً
يدفعني الى ابداء بعض الافكار والملاحظات فيما يتعلق بحياتنا الجديدة هذه
وفيهما يجب ان يبني عليه بناء المستقبل ليكون ثابتاً وعزيزاً الى الابد

اكتب هذه السطور لنشر في هذه الساعة ساعة التحس حتى اذا
احدث شيئاً من التأثير يكون في وقته وزمانه . واذا سئلت ما هو الحق الذي
لي في ابداء مثل هذه الافكار وانا لست من رجال الحكومة او من
المشرعين فاقول ان حرية الفكر والقول التي اعطيت للعثمانيين في هذا الحين
تجعل لي الحق كعثماني حر ان اقول كلمتي مع الفائلين وان اتوقع لها الانتشار
في سائر انحاء المملكة العثمانية الحرة

هذا اذا لم تكن خدماتي الماضية مدة عشر سنوات تجعل لي بعض الحق
في التمتع بجمال المنظر وبنتيجة العمل الذي قد راي ان اشارك فيه اخواني
العثمانيين ويجعلني ان اخطرب واتحسس عند الافتكار بمستقبل ذلك الطفل
الضعيف الذي استوجبت ولادته كل تلك الالام الشديدة والمشقات الطويلة

واجد من باب تحصيل الحاصل ان اقول لقرائي بانني اكتب هذه الكلمات لا كسوري ام مسيحي ام مسلم ام مكدونى ام عربي ولكن كعثماني مجرد عن كل ديانة غير ديانة الوطن وعن كل صبغة غير صبغة العثمانية الحقبة والذي يميث في بعض العواطف و يقوي في العواطف الاخرى هي المعيشة المختلطة التي قدر لي ان اعيشها . فقد ولدت عثمانياً وعشت اوروبياً تلقيت دروسي في المدارس السلطانية ولم اخدم الحكومة العثمانية ريت على المبادئ الشرقية ومارست الغربية تداخلت في السياسة وكنت بعيداً عنها . ولهذا قدرت ان اخبر حالات الزمان بأسرها وان ادللع على قلوب البشر وظروف لانسان وبالرغم عن استفادتي العظيمة من تلك الحالات قدرت ان احاربها كلها فلا تمتلك واحدة منها قلبي . ولم يبق الا عاطفة واحدة خضعت لها قواي وانكفأ عن محاربتها ضميري . وانخفض امامها نظري وهي عاطفة «حب الوطن»

الوطن الذي رأيت فيه عيناى الثور والذي تنشقت فيه نسيم الحياة . الوطن الذي ضم رفات اجدادي واعطى الحياة لمن احب . الوطن الذي هو وطني شئت ام لم اشأ والبلاد التي هي بلادى اقتربت منها ام ابتعدت عنها هذا هو الشيء الوحيد الذي ابت ان نخشن لديه حاساني وان يتفعل دونه قلبي

وكما انني اطلب ان تكون حقوقى فيه مقدسة كذلك يطلب منى ان احافظ على ما لغيري فيه من الحقوق . اريد ان اقوم بواجباتى في المحافظة على حقوق سواي من الذين ولدوا فيه وحافظوا عليه وان اطالبهم بالقيام بواجباتهم التي هي المحافظة على حقوقى فيه ايضاً . فمن هذه النقطة المهمة

أريد أن أفترق وإياهم الآن وأنوغل في طريق مستوفٍ من البحث
لنلتقي بعد ذلك في المحجة التي يقصدونها والتي اقصدها ولتتفق جميعاً على
وثيقة سياسية ثابتة يكون أساسها الشرائع الطبيعية التي لا تقبل التحوير
والأبرام وحقوق الإنسان التي لا ترد

obeykandi.com

الكتاب الاول

obeykandi.com

الكتاب الاول

في اسباب الانحطاط في الشرق

« بظن السّرني انه الله فعل كل شئ »

« وهذا ما ينعمره عنه العمل لذاته »

« وتغير شئ منه عادته »

(موشكيو)

اين هي العلة ؟ — لا توجد مسألة شرعية ! — ما هي المسألة الاوروبية ؟ — طريق
الحكم في الاجيال الغابرة — ثورة فرنسا والولايات المتحدة — حقوق الانسان —
انفصال الشرق عن الغرب — بابل الالسنه — القديم على قدمه — الحكومة
والشعب — يد اوروبا — تركيا اقوى دول العالم ! ؟ — الانتباه !

مسألة مشهورة لا باس من اعادتها الان وهي انه لا يستطيع

اعطاء الدواء قبل معرفة الداء

فلنبحث الان بحثاً صغيراً في داء الشرق الحقيقي

لماذا لا تكون الدولة العثمانية في مقدمة الدول المقتدرة والناجحة

لماذا لا يكون للرعايا العثمانيين من الاعتبار ما للرعايا باقي الدول

القوية والمهابة ؛ لماذا لا تكون ارض تركيا كافية لسد حاجات اهلها

وغنية بما فيها عن سواها ؟

سواء كانت العلة في المكان ام في السكان ام في شكل الحكومة فانها كانت موجودة من قبل يوم كانت الدولة العثمانية اعظم دول الارض وكانت تخضع لسلطوتها امم اوربا باسرها . فسكانها اليوم هم سكانها بالامس وكذلك ارضها وكذلك حكومتها التي كانت استبدادية منذ نشأتها وبقيت كذلك الى يومنا هذا . اذن لماذا لا تأتينا نفس الوسائط الان بما كانت تأتينا به من النتائج بالامس ؟

هذه هي المسئلة التي أريد ان اعالجها في هذا البحث واتوقع اني في حلها اتوصل الى النتيجة المطلوبة

ان العلة ليست في المكان ولا في السكان بل هي في الزمان وبكلمة اوضح ان الداء ليس في الدولة العثمانية بل من الخارج . لا توجد مسئلة شرقية بل توجد مسئلة اوربية . والاوربيون الذين يدعون انهم عجزوا عن حل المسئلة الشرقية هم في خطأ لان الحقيقة هي ان الشرقيين عجزوا عن حل المسئلة الاوربية . واعني بالمسئلة الاوربية التغيرات العظيمة التي حصلت في اوربا وامركا منذ مئتي سنة والتي لا علم لنا نحن الشرقيين بها . التغيرات السياسية

والاجتماعية التي وضعت حداً فاصلاً بين حياة العصر الغابرة وحياة هذا العصر وبقيت مجهولة لدينا كلياً

لقد كانت ابواب الشرق موصدة دون المبادئ والافكار الجديدة والالهام القليل الذي حصل عليه الشرقيون فيما يتعلق بالاحوال الاوربية كانت اختلاصاً وبطرق مخالفة لنظام الشرق فكنا نحاول المحافظة على كياننا بالطرق القديمة البالية وعندما لا تبلغنا تلك الطرق ما نتمناه نضع اللوم كله على القضاء والقدر

ان طريقة الحكم في الاجيال الغابرة لم تكن مبنية على حقوق الانسان بل على حق القوة ولم يكن للمحكوم اقل رأي فيها . كان الشعب لا يعامل المغلوب كاسيره بل كملكه ولم يكن من رابط بين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة الا مقدرة الاولى وضعف الثانية . فضعف الشعب وذلّه وتخاذله كان من مقتضى صوايح الهيئة الحاكمة وكانت تسعى اليه جهدها وكل عمل يقود الى معرفة حقوق الانسان هو عمل شديد الخطر على حياتها ويستحق صاحبه الموت . فكانت قوى الحكومات منصرفة الى قتل الذكاء البشري والى نصب

الفتن بين الشعب حتى لا يتحد على المطالبة بحقوقه المغتصبة . كانت تأخذ ماله لتنفقه في التضييق عليه كانت تضرب الضرائب لتميت سعي الشعب وتجعل من كل فئة عدوة للآخرى ومن الجندية عدواً للجميع

هكذا كانت حكومات الاجيال الغابرة على السواء ولم تكن تمتاز واحدة منها عن الاخرى الا بالقوة الوحشية فقط . وقد بقي الشعب زمناً طويلاً قبل ان يعرف حقوقه وزمناً اطول قبل ان يستطيع المطالبة بها والحصول عليها

لقد كان محروماً من القوة ومن المال ومن العلم وكان اعداؤه نواب السماء وارباب التيجان والجنديّة !

والكن ناموس النشوء والارتقاء قد افضى الى تغلب العلم على الجهل والى انتصار الحق على الباطل فبعد جهاد طويل هُدم البناء القديم وتبدلت حالة العالم كلياً

الحكومات لم تعد مؤسسة على مصالح الافراد بل على حقوق الانسان

فمنذ حصول هذا الانقلاب العظيم اي منذ تحرر الولايات

المتحدة وقيام الجمهورية الفرنسية اخذت امم اوربا تتسابق الى اقتباس المبادئ الجديدة وممارستها في الحال وكل ما نتج عن هذه المبادئ السياسية من الارتفاع الاجتماعي والادبي والمادي الذي فتحت طريقه حرية الفكر تمتعت به امم اوربا اكثر ام اقل بنسبة اقترابها من روح العصر الجديدة

والذي ساعد امم اوربا على سرعة الاقتباس هو قربها من بعضها البعض والمشاهدات العيانية وتوحد جنسياتها. وهذه الشروط الثلاثة كنا نحن الشرقيون محرومين منها لاننا نختص بقارة اخرى فلا نشاهد ما احدثته يد الدهر من اثار الانقلاب وقلما نسمع به واختلاف جنسياتنا يقوم حاجزاً متيناً دون تفاهمنا وكذلك اختلاف لغاتنا واذا اقتضى لي التخصيص الان فاقول ان الدولة العثمانية لو كانت مؤلفة من الاتراك فقط كما هي فرنسا والمانيا وايطاليا لكانت اقرب الى القوة واسرع الى الانقلاب على مقتضى حالات الزمن مما هي الان حيث هي مجتمع الاجناس ومؤتمر الاديان وبرج بابل الالسنه !

فمن اجل هذا السبب ومن اجل القضية الثابتة التي قدمها

موتسكيو من تأثير المناخ على شدة ام ضعف ميل السكان الى الحرية رأينا الشرق على العموم ابعد عن فهم مصلحته وحقوقه من باقي ممالك العالم . فالزمان تغير والشرق بقي على حاله . اسباب القوة تغيرت ونحن لا نزال نلتمسها في الاسباب القديمة « القديم على قدمه » هذه كانت قاعدتنا ازاء التغييرات العظيمة التي قلبت وجه العالم باسره .

القوة العسكرية هي كل ما كنا نتطلبه للمحافظة على كيانا ولكننا كنا نفني بها ذلك الكيان كنا نشغلها في الحروب الداخلية فتفنينا وتقنيها وتصبح عاجزة عن الدفاع عنا عند هجمات الاجانب وكنا نحاول احياءها بقوة الدين ولكن السماء لم تمطر علينا خبزا لثقيتها ما هي فائدة الفلاح المستكن من ترك ارضه واهمال زراعته من اجل مقاتلة رفيقه او جاره ؟ وما هي فائدة الصانع والتاجر من ذلك كله ؟ هل اتست بذلك املاك الفلاح وتحسنت صناعة الصانع وعظمت ثروة التاجر ؟ ان كل انسان يشعر بهذه الحقيقة انه بامتناع الصالح من وراء هذه الحروب الاهلية ويمكن لو قدر للشعب ان يتداول هذه الافكار ويتفاهم ويتحد لامتنعت بذلك

مصلحة الحكومة ووقعت في الخطر. ومن حيث ان الحكومة في شكلها القديم شيء والشعب شيء آخر فان مصلحة الواحد تنفي مصلحة الثاني

الشعب كان يخضع للحكومة ما زال غير قادر على مقاومتها والحكومة كانت تسلم الشعب الى ان يطالب حقوقه. الشعب كان لا يدفع الضرائب الا مكرهاً لانه يعلم بانها ستنفق في التضيق عليه والحكومة كانت لا تحصل على الضرائب الا بخساره اضعافها من مصالح البلاد. الجندي كان يقاتل اخاه وعندما يعتزل الجندي كان ابنه يقاتله متى تقلد سيف الحكومة وكل هذه المشاكل وكل هذا الاقتتال لم يكن له في الحقيقة من سبب الا مصلحة الحكومة ان الحكومة كانت شيئاً والشعب شيئاً آخر وبكلمة اوضح فان الحكومة لم تكن من الشعب وبالشعب وللشعب

فكل الثورات التي حصلت في الشرق لم ينظر قط في اسبابها بل في طرق قمعها فعندما كانت ثور مقاطعة كانت تفنيها المقاطعات الاخرى وعندما تتظلم ملة كانت تشترك باقي الملل في افنائها وبما ان اسباب الثورة واسباب التظلم هي واحدة وواقع تحت حكمها

الجميع فلم تبقى فئة من الناس الا واصابها بدورها الاذى من الفئة
الاعرى وهذا ما أسس العدوان المستمر والتباعد المطلق وادى
الى حفظ الحكومات الشرقية على شكلها القديم وقاد الى موت
التجارة والصناعة والزراعة واوجب التعاسة المبرمة التي نحن تحتها
الامم الشرقية

وقد اصاب حكومات الشرق من جراء ذلك نصيبها من
الذل فبدلاً من ان تشارك شعوبها بالحكم وتشارك نفسها مع
حكومات اوربا في شرف الامثال لارادة الشعب اصبحت هي
نفسها الآن في خطر الاستعباد للدول الاوربية التي كانت تستخف
بحكمها وبشكل حكومتها

ان الشرق في خلال المئة سنة الاخيرة كان في نظر اوربا
اشبه بمرسح تمثل عليه روايات الاجيال الفائرة فكان ابناء اليوم
يشاهدون عليه عياناً ما قرأوه في اساطير الاولين من اخبار
الخرافات وشكل الادارات المضحكة . وفي اعتزازهم بالنعمة التي
حصلوا عليها كانوا يهزأون بنا ويستفيدون من ضعفنا فكانوا يتظاهرون
حيناً بنصرة الشعب و ينصرون الحكومة حيناً آخر واذا لم نقل

انهم كانوا يساعدون على الفتن والقلاقل فنقدر ان نقول بحق ان مصيبة الشرقيين لم تزعجهم قط بل فتحت امامهم سبل الانتفاع والكسب فمن شكوى الشعب وعدم انتباه الحكومة ومن العداوة الحاصلة بين الفريقين قدروا ان يجرّدوا الشرق من سائر اسباب الكيان فوجدوا امارات لا خير منها لنفسها ولا اسواها وترثوا تلك الربوع في حالة مؤلمة من اليأس والخراب

ولا نقدر ان نلومهم قط على ذلك متى اعتبرنا ان قاعدة حب الذات هي اساس حياة هذا الكون وان خلاص المرء لا يطلب من سواء وانما الاولى بنا ان نشتغل بانفسنا عنهم وقبل ان نفتح لهم سبيلاً للتساؤل في امر المسألة الشرقية يجب ان نبداً نحن اولاً بدرس المسألة الغربية التي على فهمها فقط يتوقف خلاص الشرق

ويرى القارىء اني لحد الان قد تكلمت عن الشرق عموماً ولم اخصص دولة من دوله وبما اني اقصد في هذا البحث الدولة العثمانية التي انا عضو منها فاريد الان ان استنتج مما تقدم النتيجة التي ارمي اليها.

منذ اربعين سنة تقريباً وقف السياسي الشهير فؤاد باشا في

جلسة من السفراء في الاستانة وقال : « ان تركيا في اعتقادي هي اقوى دول العالم . ضعوا في مكانها وظروفها اية دولة اخرى وكذبوني اذا ثبتت يوماً واحداً » (١)

ان في كلام هذا السياسي المحنك حقيقة لا شك فيها لان من نظر بامعان الى المشاكل الداخلية والخارجية التي وقعت فيها الدولة العثمانية في المئة سنة الاخيرة يندهش بلا ريب من ثباتها . على ان هذا النوع من القوة لا يجب الاعتداد به لانها قوة سياسية فقط تدعمها المصالح الاوربية وتتحور بتحورها . فالدولة العثمانية التي اشغلت امجادها المؤرخين لاكثر من اربعمئة سنة لا يمكن ان تضمحل دفعةً واحدة . ان قوة الاستمرار وحدها كافية لحفظ حياتها زمناً طويلاً ولكن الحياة المجردة من الاستقلال والقائمة على صواالح الآخرين ليست في الحقيقة حياة دولية يرجى دوامها والقوة الماضية التي حفظتها حتى الان اذا لم تتجدد بالاستناد على روح العصر تفنى كقوة الرومانيين وقيصرة القسطنطينية وذلك بحكم تنازع البقاء وحكم بقاء الانسب

(١) من كتاب « حكم فؤاد باشا » للمؤلف وهو لا يزال غير مطبوع

وفؤاد باشا ذاته الذي كان من حزب المحافظين قد اصرَّ في آخر ايام حياته على اعلان هذه الحقيقة وعلى الاخص بعدما زار البلاد الاوربية فادرك للرجال ان ما كان قد اعتقده من قوة الدولة العثمانية قد اصبغ على وشك الانحلال « وان دولة آل عثمان في حال الخطر الذي سيقودها الى الهلاك »

وفي وصيته السياسية التي كتبها وهو على فراش النزع وارسلها الى السلطان عبد العزيز قد شدد في طلب الاصلاحات الاوربية ومن جملة قوله « ان ترقية جيراننا السريعة وتأخرنا الناتج عن اغلاط اجدادنا الغير مقصودة قد اوقعنا الان في مهلكة عظيمة لا يمكن الخلاص من عاقبتها الوخيمة الا بقطع كل علاقة مع حالتنا السابقة والاعمال على تجديد قوى الدولة بالوسائل المعاصرة الحديثة » وقوله ايضاً « ان بقاء الدولة العلمية في اوروبا لا يتوقف على بلوغها قوة اسلافنا العظام او تقدمها عليهم بل يقتضي لذلك ان تبلغ قوة جيراننا الحاضرة او بالاحرى ان تفوقهم قوة واقتداراً ولزيادة الايضاح اقول ان الدولة العلمية اذا لم تكن لها قوة انكلتره المالية وقوة فرنسا العلمية وقوة روسيا العسكرية فلا يمكن سلامتها » وزاد

على ذلك قوله « ان بعض القوانين التي كانت في القرون السالفة واجبةً لسلامة الدولة هي الان مضرّة لهيئتنا الاجتماعية الحاضرة » (١) هذه هي الحقيقة الثابتة التي اريد ان اقود اليها القارىء « ان ما كان مفيداً في الماضي قد يكون مضرّاً اليوم » ان كل جيل يجب ان يشترع لنفسه . وتمسك المرء بعوائد اجداده على غير روية هو ضرب من الحمق ودليل على فقد الارادة

« الشرق القديم الثابت » هذه هي العبارة التي نفتخر بها والتي يعيرنا بها الاوربيون . لقد جملنا علاقة غير منفصلة بين عقولنا وخرابات بلادنا القديمة فحافظنا على تقاليدنا محافظتنا على تلك الاتار الجامدة . وكل زي وكل فكر وكل مبدأ مخالف لطريقة اجدادنا كننا نضطهده ونثور عليه . وهكذا بقيت حكوماتنا الممثل الوحيد لحكومات الاجيال المظلمة وهكذا عواندنا واخلاقنا واكثر ازيائنا

ان سرعة جري الامم الاروية في سبيل اقتباس المبادئ

(١) راجع وصية نؤاد باشا السياسية المترجمة عن التركية بقلم المؤلف

الجديدة وتعصنا ضدها قد جعل بيننا وبين العالم المتمدن مسافة
طويلة تكاد لا تدرك نهايتها الا بصار

وها نحن الان بعد رقاد طويل قد انتبهنا الى سوء الحالة التي
نحن فيها . قمنا قومة واحدة نستدرك الامر قبل فوات الفرصة .
قمنا نبغي استعادة امجاد الشرق وعظمة الدولة العثمانية التي نحن من
اعضاؤها

انه عمل عظيم ومنتظر . انها حركة ادهشت العالم الذي كان
ينتظر ان يمشي قريباً في جنازة الشرق . ان العالم كله ينظر الى
تركيا بعين الحيرة بل الوجمل

فهذا هو وقت العمل . اننا لا نزال في اول الطريق . يجب
ان لا نترك لحياتنا القديمة اثرأ يذكرنا بها . فبالهدم يجب ان نبداً
عملنا . ومن الخطأ أن نضع حجراً واحداً في زاوية البناء الجديد
قبل ان يسقط البناء القديم بأسره الى الحضيض

قال «روسو» (ان وضع الشرائع الجديدة سهل ولكن
الصعوبة هي في هدم القديم) نعم ان هدم الشرائع والموائد

والتقاليد القديمة كلها صعب جداً على الأمة ولكن « قطع كل علاقة مع حياتنا السابقة » امراً لا بد منه. كل شيء يجب ان يهدم دفعة واحدة . والدولة العثمانية يجب ان تتألف من أمة جديدة مجردة عن كل علاقة مع الماضي

وتغيير الشرائع السياسية وحدها لا يكفي لضمانة مستقبل الأمة العثمانية . الشرائع المدنية والشرائع الاجتماعية والعادات والأُمُيَال حتى العواطف يجب ان تتغير وتنقلب بتمامها وهو ما سأشرحه في الفصول الآتية

obeykandi.com

obeykandi.com

الكتاب الثاني في تفرنج الشرقيين

« يجب علينا ان نقنّبس كل شئ »
« جدير ونافع ولا فرق ان »
« يكون مصدرة المبحوس ام المسلمين »
« مكنة ام باريس »
(فؤاد باشا)

الاباء والابناء — سنة النشوء والارتقاء — الانسان عدو ما جهل — الانقلاب
التكري في أوروبا — الدواء المر — هل يوافق الشرقيين ان يتفرنجاوا ؟ — التفرنج
الحقيقي والتفرنج الوهمي — التمدن ليس تفرنجا ولا هو ملك الفرنجة — القبعة أعلت
عند الطربوش — نحو كلمة تفرنج من القاموس — العائلة الشرقية — المرأة — ما هو
اساس التمدن الحقيقي ؟ — العادات والاخلاق والاحوال الاجتماعية — ابناء اليوم وليس
بقايا الاءس — الامة العثمانية الجديدة وكيف يجب ان تكون ؟

ان تغيير عادات الاباء والاجداد امر شديد الصعوبة على
الابناء . وعلى الاخص عند الشرقيين حيثما لا يزال الاب سلطان
عائلته المستبد ما زال في قيد الحياة

على ان سنة النشوء والارتقاء تقضي بالانفصال بين كل سلالة

واخرى . وكل امة تخالف هذه السنة وتقاومها تقع في التقهقر الذي
يتقودها الى الموت

انا لا تقدر ان تكون اليوم كما كان ابونا آدم وكما كانت امنا
حواء . او كما كان اجدادنا في العصر المتوسطة . واذا حاولنا
ذلك فنكون قد وضعنا انفسنا في مركز حرج مع باقي الامم التي
جعلت من كل يوم مضي موضوعاً للاستهزاء والتي تحاول على
الدوام ان تضع حداً فاصلاً بين امسها والغد
انا بالانفصال عن هذه الامم واحتقار اعمالها نفصل انفسنا
عن العالم ونصبح غير اهل لتعيش فيه

عندما تقتنع تمام الاقتناع بصحة ما فعله اجدادنا وما افكروا
به ونرفض الاصغاء لكل مبدأ يخالف مبدأهم نكون قد امتنا في انفسنا
قوة الارادة واوقفنا حركة عقولنا وحرمانا ذواتنا نعمة السعي الى الكمال

ان جميع المبادئ والازياء الجديدة كانت تقاوم بعنف عند
جميع الشعوب . ولكن الامم الغربية لاتصال بعضها ببعض قبلت

هذه المبادئ دفعة واحدة على اثر الانقلاب الفكري في اوربا
فانفصلت من ذلك الحين عن الامم الشرقية وصار الغرب والشرق
تقيضين واحدهما يبالغ في الازياء والافكار المستحدثة والثاني يبالغ في
التطير منها . وفي الامثال (الانسان عدو ما جهل) فالشرق كان
عدواً للازياء والعادات والاصطلاحات الغربية لجهله حقيقتها .
ومن دون بحث او تنقيب كان يرمي الغربيين بالخلاعة والكفر
والتطرف . مع ان كل العادات والازياء التي نمارسها اليوم
باستحسان هي مقتبسات افرنجية وكذلك بعض القوانين الادارية
والسياسية التي ظهر نفعها

وكما اننا نتعصب اليوم ضد العادات التي لم نمارسها بعد كان
اجدادنا يتعصبون بنفس الدرجة ضد العادات التي نمارسها نحن الان
ان الشرق في هذا الحين واقف بازاء المبادئ الاوربية وقفة
العليل الذي يرى النفع في الدواء ويكره تجرعه

هل يقتبس مبادئ الاوربيين كلها دفعة واحدة ؟

هل ينتقي الافضل منها وينبذ الباقي ؟

هل يحاول انشاء مدنية جديدة من العادات والاخلاق الشرقية ؟

قد اتقسم الناس في هذه الافكار فكلُّ يرتأى رأياً واذا
 اقتضى لي اعلان رأيي فاقول بكل صراحة وبدون خوف ولا تردد:
 « ان خلاص الشرق يتوقف على تفرنج الشرقيين بكل معنى
 الكلمة . اي على اعتناقهم كل مبادئ الفرنجة بدون ادنى استثناء »
 ولكن قبل ان اشدد كثيراً في الضغط على عواطف ابناء
 الشرق أريد ان اذكر لهم حقيقة طالما ذهل عنها الكتاب وهي:
 انه لا توجد في العالم كلمة « تفرنج » !

ان انفصالنا عن العالم المتمدن لاكثر من مئتي سنة قد جعلنا
 ان نتصور كل عمل ام زي جديد تفرنجاً . حتى لو اكتشف الشرقي
 اكتشافاً ومارسه الغريون وعاد اليها بعد حين لسميناه تفرنجاً
 كل عمل لم يعمله اجدادنا من قبل هو تفرنج . وبما اننا فطرننا
 على حب القديم اصبحنا نكره الجديد ولاجل تحقيره نسميه تفرنجاً
 ونسمي صاحبه متفرنجاً

منذ شهرين تقريباً نشرت بضعة فصول في موضوع « الشرقي
 اذا تفرنج ومع اني تطرقت في هذه المباحث وجدت لشدة اندهاسي

ان جمهوراً كبيراً من الشرقيين وفي مقدمتهم ارباب الجرائد قد استحسنوا تلك الآراء واعربوا عن وجه الصحة فيها وذلك لاني فصلت بين التفرنج الوهمي او الظاهري الذي اوجب كراهة هذه الكلمة عند الشرقيين وبين التفرنج الحقيقي الذي هو عبارة عن كل ما هو حسن من المبادئ والافكار والازياء الجديدة

والان احاول مرة اخرى ان احبب ابناء وطني بكل شيء جديد مهما بدا لهم غريباً وان اهيج في قلوبهم كره كل شيء قديم مهما اشتد حرصهم عليه . وأريد علاوة على ذلك ان أنزع من لغتنا كلمة تفرنج التي لا اعتقد قط بوجودها لانه اذا كان التفرنج في اعتقادنا عبارة عن الافكار والازياء الجديدة الغير مألوفة عندنا حتى الان فهو ليس ملك التفرنج بل ملك العالم بأسره . ونحن الشرقيون لنا كل الحق بالتمتع بنتيجة أعمال الجنس البشري باعتبار انها ملك عام للعالم كله وكما ان الغربيين قد بنوا مدينتهم الحاضرة على مدينة الشرق السابقة ولم يدعوا انفسهم مستشرقين عندما اقتبسوها فمن العجز أن ندعوا مدينتنا النامية الان تفرنجاً ولو اضطررنا ان نعترف للغرب بنشاطه في انماؤها ونقر بعجزنا في اهمالها

لا يجب ان نقف موقف المقاوم للمدينة الجديدة لمجرد ان الغرب يمارسها لان الغرب لو رأى أمراً مفيداً عندنا لما توقف عن ممارسته لمجرد كونه شرقياً

« اطلبوا العلم ولو في الصين » تقول الشريعة الاسلامية .
 « فلاجل ان نعرف كل شيء يجب أن نتساهل في كل شيء (١) »
 ان الانقلاب الاخير الذي حصل في الدولة العثمانية لم يكن الا نتيجة المخالطة الاوربية . وبكلمة أوضح ان الشبان العثمانيين الذين قدّرت لهم الظروف مخالطة الاوربيين ومشاهدة اثار المدنية الحاضرة في خارج بلادهم هم الذين أحدثوا هذا الانقلاب العظيم وهم الذين أدخلوا الى وطنهم بلسم الحرية الذي كان يسميه الحزب القديم سماً

نعم ان القبعة الافرنجية هي التي أعلنت مجد الطربوش !
 ان هؤلاء الشبان — ولا اقدر أن أسمى منهم شيو خاً —
 هم الشبان الذين كنا نستغرب مبادئهم واطوارهم . والذين كنا ندعو جرأتهم وقاحة وعلوهم كفراً وحریتهم تطرفاً وعاداتهم

شدوذاً . نعم لقد كانوا شاذين عن عادات آبائهم واجدادهم وكانوا يطلبون أشياء غريبة لم يألفها الشرق ويبدون آراء لا تدخل في عقل السلف . فكل هذه الاخلاق التي تخلقوا بها وكل هذه الآراء التي كانت تبديها عقولهم هي خلاصة مقتبساتهم عن الامم الاوربية التي خالطوها ودرسوا تواريحها وادابها ومبادئها . ومن المقابلة بين هؤلاء وأولئك المتمسكين بقاعدة « القديم على قدمه » يظهر فضل المدنية الجديدة في ارتقاء الامم وعمران البلاد

قال « إنكرسول » الخطيب الاميركي الشهير (ان الناس كانوا دائماً ولا يزالون مقسومين الى قسمين : القسم الكبير الذي يعبد الماضي وقد حوّل نظره عن نور الشمس . والقسم الصغير الذي ادار وجهه الى النور . القسم الكبير المرتضي بالعالم كما هو . والقسم الصغير الذي يشتغل ويجاهد من أجل المستقبل ومن اجل من سيأتون بعده محاولاً نجدة المظلوم وقتل الخرافات والجهل)

ما هي فائدة الشجاعة والقوة الجسدية المجردة اذا وقفت ازاء الات الهلاك الجديدة ؟ فكما اننا نحن العثمانيون قد اضطررنا بحكم

تغير الا زمان ان نستعير آلات الحرب الحديثة التي ابتدعتها ايدي
المكتشفين والمخترعين من اوريين وسواهم لنستطيع بواسطتها
الحفاظة على حياتنا المادية فكذلك يجب علينا استعارة كل المبادئ
الاجتماعية السياسية لنستطيع بها الحفاظة على حياتنا الادبيه التي
هي في الحقيقة اساس الحياة المادية في هذا العصر

واذ قد شرعنا الان باقتباس المبادئ السياسية حيث أسسنا
مجلس الامة وأطلقنا حرية القول والفكر فيجب علينا في الوقت
نفسه ان نهتم باقتباس وممارسة المبادئ الاجتماعية والادبيه التي
ظهر نفعها والتي بدونها لا تقدر ان تنشئ رجالاً قادرين على دعم
البناء الجديد وعلى اظهار المدنية العثمانية بمظهر متناسب مع مدنية
العالم الحاضرة

واهم ما يدخل تحت هذه المبادئ طرق التعليم والتربية العائليه
وهذه لا تزال في وطننا العثماني في حالة غير متناسبة مع العمل
السياسي العظيم الذي شرعنا به الان . بل هي في حالة فحولة
وموجبة للخوف والوجل اذا لم يأخذها تيار الافكار الهائجة الان
ويرمي بها الى الحضيض ليقم مقامها طرق لا ثقة ومتناسبة مع

وفي هذا الموقف الذي أرى فيه اخواني العثمانيين يشتغلون
 بوحدة واخلاص . وينفضون في كل يوم امراً ويبرمون آخر اكاد
 لا أملك الشجاعة الكافية لبدء آراء جديدة ربما كانت من مقتضى
 مساعيهم . على أنني عندما اضع أمام عيني مستقبل الدولة العثمانية
 الباهية لا اقدر ان اتصور في سماءه غيوماً من ظلمات الاجيال
 الغابرة فيدفعني العقل ويدفعني تيار التحمس الى ابداء بعض الآراء
 في احوال العائلة الشرقية التي اعتبر ان لها العلاقة الكبرى في
 مستقبل الوطن . واذ كنت لا احب التوسع الان في هذا الموضوع
 فاكتفي بالإشارة فقط الى طريقة تحجب المرأة وامر تعدد الزوجات
 ان حياة العصر الحاضرة لا تتلف قط مع هاتين الطريقتين
 لان النساء في عصرنا هذا أصبحن قوة عظيمة في جسم الامة .
 والحجاب كما قال عالي باشا « يحجب عن المرأة نور العلم والمعرفة
 ويحرم الامة نصف قوتها »

واذا كنا لا نشق بالمرأة ولا نعتبرها ونحتم عليها بالتحجب

والمعيشة المظلمة المجردة عن كل نفع فلا ادري بعد هذا كيف تنتظر
من مثل هؤلاء الامهات رجالاً عظاماً يقودون وطنهم الى اوج
العظمة والسعادة

ان الطبيعة قد جعلت الحب الحقيقي دون سائر الحاسات
الاخرى الاساس الوحيد للمدنية . فاي حب حقيقي تقدر ان
توقعه في عائلة غير مبنية على المساواة والحاسات المتبادلة بين الزوجين ؟
بل كيف ينشأ من الاستعباد والظلمة رجال احرار وعادلون ؟

انني لا أقدر ان أتصور رئيس أمة محاطاً بالملكات من الحرم
والسراري المستعبدات وأتوقع لتلك الأمة حرية ومساواة وعدلاً !
ولو قدر لي أن ألد مسلماً لكنت افني الحياة في مقاومة هذه

الطرق القديمة المضادة لناموس الطبيعة ولحياة الامم

ان كل اصلاح سياسي ومدني لا يدعم بالاصلاح الاجتماعي
هو بناء بلا أساس وعمل وهمي مجرد عن الحقيقة

قال احد الساسة العظام « ان الشرق يحتاج الى اصلاحات
كثيرة ولكن اساسها اصلاح المرأة »

في الوقت الذي نهتم فيه باصلاح قوانيننا وجنديتنا وماليتنا

يجب ان نهتم في اول درجة باصلاح عاداتنا واحوالنا الاجتماعية .
 ان هذا الاصلاح هو الموصل الحقيقي بيننا وبين الامم المتقدمة .
 يجب ان تفتح ذراعينا لاقتبال جميع الافكار والمبادئ الجديدة
 وتمحيصها مهما بدت لنا غريبة ومستقبحة في بادىء الامر . ويجب
 ان ننظر اليها بعين الرضى والترحيب فلعلنا اذا فكرنا بها قليلاً
 ومحصناها تلذ لنا ونجد فيها ما وجدته غيرنا من السعادة . لا قديم
 يجب ان يبقى على قدمه ولا عهدة شرعية تربطنا باسلافنا . اننا ابنا
 عصر مستقبل ويجب ان نكون ابنا اليوم لا بقايا الامس
 كل جيل يجب ان يعمل لذاته وكل سلالة يجب ان
 تشتري لنفسها

أيقال هذا تفرنج ؟

فحبذا التهمة وحبذا الهممون !

obeykandi.com

obeykandi.com

obeykandi.com

الكتاب الثالث

في التعليم

العلماء اسر الناس اذا فسروا

ماذا تقاس عظمة الامم ؟ — التعليم في تركيا منذ عهد فؤاد باشا وعالي باشا — العلم الناقص — الجهل اقل ضرراً من العلم الفاسد — التناقض في مبادئ التعليم — معلومات خصوصية عن المدارس السلطانية — المدارس الاكليريكية — اخراز المدرستين — مستنقعات اوربا في الشرق — الطريقة الحقيقية لتوحيد الامة العثمانية — طريقة التعليم في المدارس المسماة **Public Schools** ووجوب اقتباسها — مرسلون شرقيون في اوربا وامريكا

ان طريقة التعليم اصبحت في يومنا هذا القياس الوحيد الذي تقاس به عظمة الامم . فحينما تكون هذه الطريقة مرتقية فهناك القوة والعمران وهنالك الرجال المعظام . والدولة العثمانية منذ عهد فؤاد باشا وعالي باشا قد خطت خطوة كبيرة في هذا السبيل والاموال التي تنفق على المعارف الان لا نحتاج الى اكثر منها لانشاء افضل الطرق التدريسية . ولكن العلم الناقص كما قال احد

فلاسفة الامركين هو اضر من الجهل فمدارسنا لوقوعها تحت المراقبة اصبح العلم فيها محصوراً ضمن دائرة مخصوصة وكانت من هذا القبيل ناقصة . والمتخرجون منها بينما يظنون انهم قد استوفوا العلم يجدون انفسهم عند الاحتكاك لا يدركون شيئاً من اسرار العلم وتاريخ الامم . فالتاريخ والاقتصاد السياسي والشرائع الطبيعية والسياسية والفلسفة العقلية كل هذه العلوم كانت اما ممسوخة واما ملغاة بالكلية . فهذا النوع من التعليم اقدر أن اقول فيه بكل صراحة انه كان مضرّاً وكان يميت الذكاء بدلاً من انماؤه لان الأبي الذي لم يتعلم قط يظل فكره مفتوحاً لاقتبال المبادئ النافعة وليس كذلك من تلقى علماً فاسداً فيتمسك بالمبادئ التي غرست فيه من صغر ويصبح تحويله عنها صعباً وقيادته اصعب

واضف الى هذا الخطر خطر التناقض في مبادئ التعليم . تلك الآفة المهلكة التي بليت بها الدولة العثمانية دون ممالك العالم فهناك المدارس الاجنبية التي تختلف تعاليمها عن تعاليم المدارس الوطنية الرسمية ويختلف ايضاً تعليم كل واحدة منها عن الاخرى فيخرج ابناء الوطن الواحد من المدارس ولكل منهم مبدءاً ونزعة

ورأي ومشرب . لا يفهم واحدهم الاخر ولا يقدر أن يتلف معه .
وسوء التفاهم عدا عن أنه يبعد الامة عن الاتحاد فانه يؤسس ما
بين أفرادها العدوان الذي لا سبب له

لقد قدّر لي أن أختبر بنفسني هذه الحالات المزعجة فدرست
في المدارس الأجنبية المؤسسة في بلادنا تحت الإدارات الأمريكية
ودرست أيضا في المكاتب السلطانية لاكثر من أربع سنوات
وساعدني الحظ بعد ذلك على معرفة أصول التدريس في مدارس
اوربا والولايات المتحدة ونشرت في ذلك الحين عدة فصول في
التنبيه الى الخطر الشديد الذي يهدد مستقبل العثمانيين بسبب عدم
توحيد التعليم واذا كانت ملاحظاتي لم تتجاوز حدود السلطنة العثمانية
فقد كان نصيبها نصيب باقي الملاحظات التي عرضت على الحكومة
العثمانية الماضية وقوبلت بالغضب

وها انا الآن اغتم الفرصة لا عرض على حكومتنا الدستورية
الشريفة هذه الملاحظات الصغيرة ولي الثقة التامة بانها اذا لم تكن
من مقتضى التنظيمات الجديدة فانها ستعار اذنا صاغية وسيعجل في

وضعها موضع الاجراء قبل كل المسائل الاخرى

فالمدارس العثمانية التي انشأتها الدولة يجب أن تستبدل كلياً
وأن تنسخ فيها كل مبادئ التعليم القديمة حتى لا يبقى منها الا
جدرانها فقط

اما المدارس الاجنبية التي اقدر أن أسميها كلها اكاديمية
فهذه لا يقتضي تحويلها ام اصلاحها بل هدمها قطعياً وطردها
اصحابها كما طردوا قبلاً من سائر البلاد المتقدمة التي عملوا على خرابها!
ولا أجهل ان الدولة العثمانية في علاقاتها ومركزها الحاضر
مع الدول الاوربية تجد صعوبة كلية في الاقدام على عمل كهذا
بصفة رسمية ولكن مساعدة الشعب العثماني وعلى الاخص المسيحيين
منه يجعل هذا العمل الوطني الشريف ممكناً بل مقررأ

ولا اقدر ان اتصور سبباً لعدم قيام الشعب العثماني الان
دفعه واحدة ضد هذه المدارس الاجنبية التي لم نر في وجهها الا
السوء ولم نحصل منها على شيء الا الفقر والموت السياسي والادبي.
انها كانت في بلادها الاصلية حليفة الظلم والجهل والاستعباد
وكانت هذه المبادئ الشنيعة من مقتضى تعاليمها منذ نشأتها حتى

الآن . انها تعلم الخضوع الاعمى ونقتل النفوس وتزرع في قلوب
الاحداث الخوف والجبين وتسلبهم الارادة وحرية الفكر

وكما كانت في اوربا واقفة جنباً لجنب مع عرش الاستبداد
تهدد الناس بالسيف والسماء كذلك كانت حياتها الماضية بيننا ولم
تجد في بلاد الله أرضاً أخصب من أرضنا لزرع مبادئها وتعاليمها تلك
الأرض التي كانت حتى الآن مرتع الاستبداد والجهل . ولم نر
وجوهاً أبش من وجوه أهلها عند مرأى الاستبداد ولم نشاهد
أكلح منها عند اعلان الحرية في الوطن

ان اوربا كلها تارت على هؤلاء وطردتهم من بلادها ولم يبق
في العالم كله من يحتمل عار الاستسلام اليهم الا نحن . لقد تركوا الجنس
البشري في الظلمة أجيالا وحالوا بتعاليمهم بينه وبين الاتحاد
والحرية وكانوا يتبعون الاستعباد حيثما حل ويهربون من وجه
الحرية حيثما بزغت انوارها

وبما ان حجم هذا الكتاب لا يسمح لي بالافاضة في هذا
الموضوع فاكتفي بالإشارة اليه راجياً إلى أبناء وطني ان يطالعوا
تاريخ هذه الطغمان الكليريكية الذي هو عبارة عن سلسلة فجائع

ودسائس وخبث واضطهاد لم يتخلص منها الجنس البشري الا بالثورة
وسفك الدماء . كما انني أتوقع من اصدقائي واخواني الذين طالما
تفاوضت واياهم في هذه المواضع في الولايات المتحدة واوروبا —
والذين أرى لحسن الحظ قسماً كبيراً منهم في الوطن الآن — أن
يساعدوا في طرد الروح الاجنبى المقلق من وطنهم الذي يفتح لهم
الآن ذراعيه قائلاً : « انني اطلب من كل واحد من ابنائي ان
يقوم بواجباته »

ان اخواننا العثمانيين الاحرار الذين بعد جهاد طويل قدروا
ان يقبضوا على زمام المملكة يدعوننا الان لمشاركتهم في الحكم وفي
الرأي ويقولون لنا « هذا وطنكم فافعلوا ما تشاؤون من اجل
سعادته واستقلاله »

ان تتمتع الانسان بكل الحقوق السياسية والمدنية في وطنه
يقضي عليه بواجبات مقدسه نحو ذلك الوطن والشرائع المدنية
تقول « لا حقوق بلا واجبات »

لقد كنا من قبل أعداء للحكومة وليس للوطن . والان اذ

زالت أسباب العداوة التي هي الظلم والاستبداد وثلنا مطالبينا من الحرية والمساواة فقد أصبح من واجباتنا الدفاع عن الحكومة الدستورية الحاضرة بكل ما في جهدنا واستطاعتنا . انها حكومة الشعب . حكومتنا نحن ولا نخجل لنا الا باعتزازها ولا اعتبار لنا الا باعتبارها

واذ قد استوفيت الان ما سمح لي به حجم هذا الكتاب من البحث في المدارس الاجنبية فأريد أن أرجع الى الكلام في المدارس الوطنية وهو الامر الرئيسي الذي خصصت من اجله هذا الفصل

ان المدارس الوطنية التي أنشأتها الحكومة العثمانية السابقة هي كما قلت غير لائقة بأمة مرتقية ولا تنفي بالغاية المقصودة من التعليم بل ربما كانت معاكسة لها وذلك ليس لقلة ما ينفق عليها من المال بل لفساد طريقة التعليم التي استوجبتها المراقبة على حرية الفكر

ان العلم الذي هو أساس كل شريعة وعمل لا يمكن ان يوضع

تحت شريعة المراقبة وتستخرج منه الفائدة المطلوبة
قال النبي محمد : « من ظنّ انّ للعلم غاية فقد بنّسه حقه
ووضعه في غير منزلته »

وقال ايضاً : « العلماء اشرّ الناس اذا فسدوا »

فالعلم المقيّد الناقص هو علم فاسد يضر بصاحبه وبمن حوله
ومن أجل ذلك رأينا الشبان الذين نشأوا في عصر الاستبداد وفي
المدارس الاستبدادية كانوا عثرة في سبيل الحرية وتوحيد المملكة
فالتعليم الحر هو الاساس الذي يجب أن يبنى عليه مستقبل
الامة وليس هذا فقط بل يجب أن نجعل العلم اجبارياً وعلى طريقة
واحدة . ومتى اصبحت المدارس العثمانية الوطنية منتشرة في جميع
المدن والقرى وكلها مبنية على طريقة واحدة ونسق واحد من
التعليم ومتى استوفت جميع التسهيلات التي تملكها المدارس الاوربية
والانكليزية على الخصوص فالامة العثمانية تصبح أمة جديدة تهزأ
بماضيها ويبسم لها ثغر المستقبل

ان تركيا هي أحوج ممالك العالم الى طريقة التعليم الجديدة
التي تمارس الان على الخصوص في الولايات المتحدة في المدارس

المجانية المسماة Public Schools وذلك لان الولايات المتحدة مؤلفة من شعوب مختلفة وجنسيات ومذاهب متباينة لا يجمعها ويوحدتها الا « العلم الصحيح » الذي هو العامل الرئيسي على توحيد المبادئ والعواطف والاميال . وتركيا في اختلاف جنسيات اهلها ومذاهبهم ولغاتهم وتفرق ولاياتهم اشبه بالولايات المتحدة الامركية المؤلفة من جميع اجناس الامم والتي بواسطة المدارس المذكورة فقط قدرت ان تنشئ من تلك الشعوب المتباينة المشارب والاميال امة قوية ومتمحدة . حتى ان الدرزي والمتوالي الذي يتجنس بالجنسية الامركية ويدرس مبادئ تلك البلاد يصبح أشد حرصاً على وطنيته الجديدة من حرصه على جنسيته الاولى ومذهبه وما هذا كما قلت الا نتيجة ذلك السر الخفي الذي يجب أن نبحث عنه في المبادئ الاولى التي غرسها في الشعب طريقه التعليم المذكورة

ان هذه المدارس هي مجانية واجبارية وطريقتها التدريسية موضوعة من قبل الحكومة على الشكل الموافق لتوحيد مبادئ

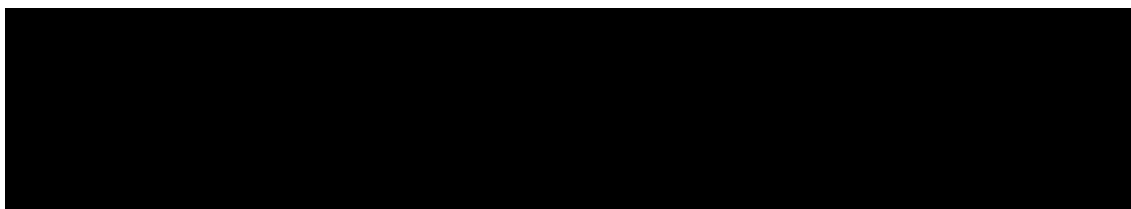
وأُميال الشعوب المختلفة التي تتألف منها جمهورية أمريكا الشمالية وقد
 ظهرت منافعها العظيمة الى درجة ان فرنسا واكثر الامم
 الاوربية اصبحت تسعى الان لاقتباسها وممارستها في بلادها
 واذ كنت على ثقة تامة بان حكومتنا الدستورية الجديدة
 سوف تهتم بادخال بعض الاصلاحات على طريقة التعليم فاجد من
 باب الحكمة والسداد ان تقبس طريقة هذه المدارس دفعة واحدة
 وبعد ذلك تهتم بامر المدارس العالية التي يجب ان تكون ثنوية بعد
 هذه ومبنية عليها

ولاجل الحصول على الثمرة الحقيقية من هذا المسمى فيجب
 على الحكومة أن ترسل من قبلها رسمياً شخصاً ام اكثر من
 ارباب الاستعداد الكافي لدرس هذه الطريقة في الولايات المتحدة
 وانكلترا واعطاء التقارير الوافية عنها

انني لا أقدر أن أتصور لسعادة وطني نعمة اجمل من هذه
 فهي هي طريق الخلاص ودعامة القوة وهي الضربة القاضية على
 النفوذ الاجنبي ومبادئ الانشقاق المضرة

obeykandi.com

obeykandi.com



الكتاب الرابع في القانون الاساسي

١

« الدولة في عهد التأسيسات الجديدة »

« هي أمة بالطفل نزلت لطفه واحدة »

(جان جاك روسو)

اقترح صغير — صفحة من التاريخ — لماذا وكيف تألف مجلس الأمة في تركيا؟ —
فلسفة انشائه والغائه — مدحت ناشأ وحزب تركيا الفتاة — خلع الملكين — ثورة في
القصر وليس في الأمة — مجلس المبعوثان ابن الهيئة الحاكمة وليس ابن الهيئة المحكومة
— السببان الرئيسيان في عدم كفاءة القانون الاساسي — خوف اوربا من نتيجة الاصلاح
في تركيا — وصية بطرس الاكبر — الحرب الروسية العثمانية — خنق طفل الاصلاح
والضربة المؤلمة — ثلاثون سنة في قبضة الاستبداد والزع — التاريخ يعيد ذاته —
وجه الشبه بين اعلان الاصلاحات اليوم وبالامس — هل تقضي الثورة السلمية عن العملية ؟
— اشتراك الشعب والحكومة في الاصلاح — حكومة عرفية موقفة — الموازنة
المتبادلة وهل تنصير مصلحة الشعب ؟

قبل أن ابدأ الكلام في القانون الاساسي ومجلس المبعوثان
أريد أن أقترح على حكومتنا الجديدة امر تغيير اسم هذا المجلس
ان كلمة مبعوثان التي هي جمع مبعوث على الطريقة الفارسية
لا تفيد المعنى المقصود من البرلمان ام الحكومة النيابية ام حكومة

الشعب لان المبعوث لا يعني سوى المرسل مع اننا نقصد من هذا التعبير النائب ام الممثل

فالتعبير عن هذا المجلس رسمياً بمجلس الامة هو في اعتقادي التعبير الاصح وهذا يصح باللغة التركية حيث يقال «مجلس أمت» او «مجلس نواب» لان المجالس النيابية هي ملك الشعب وتذكره بهذه الملكية من الامور المساعدة على احتفاظه بها . ولقطة مبعوثان لا تملك القوة الكافية في تأدية المراد

وعلى كل حال فبما ان هذا الامر من الامور السطحية فسأتجاوزه الان للبحث في موضوعي الاصلي :

ما هو مجلس الامة ولماذا وكيف تألف في تركيا لأول مرة ؟
سأجيب أولاً على السؤال الثاني وليعذرني القراء اذا اضطرت الى ذكر فلسفة الاسباب التي حملت على تشكيل مجلس المبعوثان لأول مرة والغائه لاني اعتبر بان الالماع الى الماضي واجب لتقرير خطة كلامي عن المستقبل

لا يخفى ان مدحت باشا ورفقاءه الاحرار عندما أعلنوا طريقة الحكم النيابي عام ١٨٧٦ كانوا في حالة اليأس العظيم الذي قادت اليه أحوال الدولة العثمانية في ذلك الحين . فاسراف السلطان عبد العزيز وسوء ادارته والفتن الداخلية التي كانت تحركها اسباب الشكوى من جهة والدسائس الاوروبية من الجهة الاخرى جعلت استقلال الدولة العثمانية في حالة الخطر الشديد وكادت لولا قليل تقع في قبضة القضاء المبرم

فمدحت باشا الرجل العاقل الحكيم لم يرَ مخرجاً من هذه الحالة ولم يجد وسيلة لكف يد اوروبا عن المداخلات الا باعلان الاصلاحات الجديدة وانشاء مجلس الامة

لقد كانت المشاكل الداخلية والخارجية في أشد درجاتها ولم يكن ممكناً في ذلك الحين الا مداواة الحاضر بالصورة المعجلة . لم يكن لهذا المصلح العظيم وللقليين من رفقاءه الاحرار الوقت الكافي لبث الروح الديموقراطية في الشعب وتأهيله الى الحكم النيابي قبل اعلانه . ان الفرصة قصيرة ويجب اغتنامها . الدولة في خطر ويجب انقاذها باعجل الطرق . هذه هي الاسباب التي قادت

الى اعلان الاصلاحات الجديدة وانشاء مجلس المبعوثان فجأة
 أنزل السلطان المخرّب عن عرشه وأقيم سلطان آخر في
 مكانه ثم أنزل هذا وأقيم خلف له . ولم تستلزم هذه الاعمال مع
 وضع القوانين الجديدة واعلانها الا مدة قصيرة فأنشئت وأعلنت
 والشعب لا يعرف من أسبابها ونتائجها شيئاً الا ما تبلغه بعد حين .
 ان هذا الانقلاب كان في الحكومة وليس في الشعب . ان مجلس
 المبعوثان كان ابن الهيئة الحاكمة وليس ابن الهيئة المحكومة . تمخضت
 به ثورة الوزراء وليس ثورة الامة

هكذا أنشئ هذا المجلس لأول مرة في الدولة العثمانية فكان
 في هذه الحالة ناقصاً من وجهين : اولاً عدم كفاءة القانون
 الاساسي المسببة عن سرعة انشائه وثانياً عدم مصادقة الشعب عليه
 على أن هذا النقص كان ممكناً استدراكه مع الوقت وهذا
 ما كان يقصده مدحت باشا وحزبه الصغير . كانوا ينتظرون
 استنباب الامن والراحة على أثر هذه الاصلاحات البدائية وكانوا
 يتوقعون انسحاب اوربا من المداخلات لئتمكنوا من اتمام ما

شرعوا به وينهضوا بوطهم الى ذروة المجد التي أعدوا أسبابها
ولكن روسيا عدوة تركيا اللدودة كانت اذ ذاك تسعى في تحقيق
احلام بطرس الاكبر وكانت قد بلغت نصف الطريق في استعداداتها
انها لا تقدر ان تلزم السكوت بينما تركيا تستعيد قوتها وأمجادها
بواسطة الاصلاحات الجديدة . ان عمل الاحرار العثمانيين عمل
شديد الخطر على مصالحها ومطامعها في الشرق . انها كانت تراقب
بسرور وابتهاج انحطاط الدولة العثمانية وكانت تتحفز للهجوم عند
أول فرصة « الاستانة يجب ان تكون ملك الروسية » هذه هي
وصية بطرس الاكبر المقدسة عند الروس والتي هي موضوع
احلامهم ! طفل الاصلاح يجب ان يخلق قبل ان ينمو ومساعي
الاحرار يجب ان تحبط قبل ان تنضج

فأية قوة تقدر أن تحول الروسية اذ ذاك عن الفتن الداخلية
والخارجية ؟ ان أمثال نديم باشا الملقب « بنديموف » كانوا كثيرين
في الاستانة ويد الروسية القديرة كانت تحركهم على خراب بلادهم .
والصرب والبلغار وباقي الامارات بنات الروسية كانت على استعداد
تام للعمل باوامر بطرسبورج وحكومة الروسية وانها كانت تعرف

حق المعرفة الحقيقة التي أعلنها روسو وهي « ان الدولة في عهد التأسيسات الجديدة هي أشبه بالطفل تهلكه لظمة واحدة » أترك هذه الفرصة تذهب من يدها ولا تغتنمها . أترك لتركيا المجال لتنمو بالسكينة والصمت ؟

ان الروسية ليست بهذا المقدار متساهلة وليست بهذا المقدار تعشق الحرية !

هذا هو السبب الحقيقي لاعلان الحرب عام ١٨٧٦
أعلنت الروسية الحرب على تركيا وهي على ثقة من الفوز .
البلاد كانت تلهب بغير ان الثورة وحزب تركيا الفتاة والحزب القديم كانا على طرفي نقيض . لم تكن هنالك قوة رئيسيه تدير العمل لان البلاد كانت فوضى ولذلك فقوة الاتراك التي لا تقهر قُهرت هذه المرة وكانت الاصلاحات الجديدة لسوء الحظ فاتحها هذا الانكسار

خسرت الدولة العثمانية على اثر هذه الحرب البلاد التي كان عملاؤها قد أعلنوا الاصلاحات من اجل المحافظه عليها وضعف

استقلالها الذي كانت تسعى لتقويته . وما كاد الشعب يسمع دوي المدافع المعلن سقوط الحكومة الاستبدادية القديمة وانتشار الاصلاحات حتى سمع على اثر ذلك دوي مدافع الحرب !
 أين هي الفرصة التي تركت للمصلحين لنشر مبادئهم واتمام مقاصدهم الشريفة . اي حظ ناله المصلح العظيم مدحت باشا لاتمام عمله ؟

ان القصد شريف والعمل عظيم وفي وقته وزمانه ولكن الو-سائط كانت ضعيفة بل معدومة . الشعب كان قاصراً عن ادراك أهمية الاصلاحات الجديدة وتقدير نعمة الحرية حق قدرها ولذلك فانكسار الدولة العثمانية في عهد المصلحين — وان يكن نتيجة خيانة الحزب القديم — قد أعد الافكار لاعتناق الاستبداد مرة اخرى وأعطى الحكومة المطلقة قوة جديدة لاسترجاع حكمها . فكمامة واحدة كانت كافية لحل مجلس الامة . وكلمة واحدة كانت كافية لحاكمه المصلحين وتقيهم

هذه هي نتيجة الضربة المؤلمة التي ضربت بها الرءس فيه خدة

الانسانية. ارجعت الشرق الى ما كان عليه من الاستبداد ووضعت الدولة العثمانية تحت نير اشد من العبودية مدة ثلاثين سنة وازود وفي خلال هذه المدة كلها كانت تتمتع بجمال المنظر الذي احدثته بعينها . كانت تلتذ بمشاهدة المذابح الهائلة وبسقوط مالية الدولة العثمانية وكانت تسعى جهدها لاستطرد الفتنة وايقاع الدولة في شرك لا تنجها منه مساعي انكلترا في هذه المرة (١)

وها نحن نرى التاريخ الآن يعيد ذاته فبعد اذ كادت الدولة العثمانية تبلغ درجة الخطر النهائية على أثر مسألة البلقان الاخيرة التي كانت تحركها الروسية وحليفاتها هب المصلحون دفعة واحدة وهب معهم الجيش والامة باسرها لاتقاذ الوطن . ان اهمال شهر كان كافيا لجر الدولة العثمانية الى مشكلة عظيمة لا تنتهي الا بالحرب او بخسارة أربع ولايات من اعز ولاياتها . ومن

(١) لا يخفى ان انكلترا هي التي اوقفت الروس عن التقدم في حرب ١٨٧٧

وكانت عساكرهم قد اصبحت على ابواب الاسانة وهذه الدولة كانت على الدوام صديقة تركيا وان لم تكن غايتها الاساسية الخدمة المجردة العثمانيين

يعلم اذا لم تكن هذه المشكلة الاخيرة بداية النهاية ؛

ولكن الاحرار العثمانيين الذين قدروا ان يحمّلوا التعاسة والهوان والاضطهاد لم يستطيعوا الآن وقد بلغت الروح التراقي ان يصبروا على ما يشاهدون وان يتركوا آلة الحكم في يد الحكومة القديمة . لقد كانت لهم الشجاعة والحماسة والحكمة الكافية لإحداث هذا الانقلاب العظيم الذي نكاد لا نصدق نظرتنا عندما نراه ونكاد نخون اذاننا عندما نسمع به . وكانت لهم فوق ذلك كله الدراية الكبرى التي مكّنتهم من اتمام هذا العمل بدون سفك نقطة دم واحدة

ان الانقلابات السياسية كلها لم تحصل إلا على أثر الثورة وسفك الدماء — وهي التي عاشت وثبتت — ولكن الدولة العثمانية في اختلاف جنسيات أهلها واميالهم وبما اوقعها به يد الاقدار من المراقبة الاوروبية ليست في حالة تستطيع معها تأسيس الاصلاح بواسطة الثورة وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل سير الاحرار بطيئاً — بطيئاً ومحققاً — فنشكر الله على هذا الفوز السلمي النادر

في تاريخ الامم

وفي احتفائنا الان باستعادة الحرية والحكومة النيابية لا نقدر
الا ان نطوِّب ذكر رجل الشرق العظيم مدحت باشا الذي وضع
حجر الزاوية في هذا البناء الشريف والذي غرس الغرسة التي
نحني اثمارها الان

ومهما يكن من المائلة الظاهرة بين اعلانه الاصلاحات
عام ١٨٧٦ وبين اعلانها اليوم فنقدر ان نتوقع لها في هذه المرة
نصيلاً اوفر من الثبات لانها نتيجة عمل ثلاثين سنة متواصلة في
سبيل الحرية والارتقاء

نعم ان مسألة البلقان ويد اوربا كانتا السبب في تعجيل
الاصلاح ولكن مساعي المصلحين كانت قد نضجت في الوقت
نفسه لابل كانت ناضجة من قبل ولولا خوف المداخلات الاروية
التي فتحت سبيلها الحكومة الماضية لكان قلب هذه الحكومة
واقامة حكومة الشعب هيئناً عن طريق الثورة العملية

على ان نجاح الاحرار في هذه المرة مع كونه نتيجة انتباه
الشعب الطبيعية فانه على نوع ما ابن الظروف الموقته التي غلّت
يد الحكومة الماضية عن مقاومة المصلحين في حين ان الدولة

العثمانية في الخطر الشديد ورجال حكومتها واقعون تحت المسؤولية الكبرى التي جرّتهم اليها الفوضى وسوء الحال . لقد فقدوا القوة والأمل وصاروا يشعرون بثقل الحمل الذي وضعوه على عواتقهم ولذلك فتسليمهم للاحرار في مثل هذه الحالة الحرجة بدون مقاومة امرٌ طبيعي ومنتظر وهذا هو في الحقيقة السبب الذي سهل للاحرار القبض على زمام الحكومة بالطريقة السلمية وبدن ثورة

ومن هذا القليل نقدر ان نعتبر بان الانقلاب الاخير الذي حصل لم يكن عمل الشعب المجرد بل هو عبارة عن اتفاق فجائي احدثته الظروف الموقفة بين حزب الاحرار والحكومة عن غير قصدٍ سابق . او هو عبارة عن حكومة عرفية اقيمت في وقت الشدة لغرضٍ شريف وهو انقاذ البلاد من خطر الهلاك القريب هذا هو التعريف الوحيد الذي اقدر ان اعرف به هذا الانقلاب الجديد الذي تلقى اخباره العثمانيون بالدهشة والاستغراب

كما تلقاها الاروبيون واهل الصين !

فماذا عساه يكون من نجاح هذا الانقلاب ونقدمه وثباته ؟
انه كما شرحت عمل مشترك بين الحكومة والشعب والموازنة بين
الفرقتين تكاد تكون متعادلة فالفرق الذي يُخضع لارادته الاخر
هو الذي ينبئنا عن مستقبل الدولة العثمانية

ان الافكار الجديدة والمبادئ العصرية اصبحت قوية الان في
الدولة العثمانية ولكن المبادئ القديمة لا تزال قوية ايضاً وهذا
النزاع بين الاثنين لم ينقض بعد بل انما ابتدأ بالفعل الان
الحكومة والشعب المتناقضان بالامس اتفقا اليوم في عمل
توحدت به مصلحتهما بحكم الظروف الموقته . ولكن الحكومة قبل
ان تصير تماماً في يد الشعب تبقى مصلحتها منفصلة عن مصلحته
والعكس بالعكس . فاية المصلحتين تغلب على الاخرى الان ؟
هذه هي المسئلة

بما ان مصلحة الشعب ونفوذ ارادته هما دعامة عمران ونقدم
الامم وبما ان وضع القوة في جسم هذا الشعب العظيم يكفل

مصلحة الحكومة وتركها في يد الحكومة لا يكفل مصلحة الشعب.
فمن الواجب علينا الآن ونحن في زمن السلم ان نبحث عن الطرق
الحقيقية التي تؤدي الى استظهار الشعب عند وقوع اول حركة
عدائية ومخالفة

ولدينا الآن سلاحان قويان : حرية الصحافة ومجلس الأمة
يجب ان نبدأ بفصل هذا المجلس عن الحكومة فصلاً تاماً
باعتبار انه ملك الشعب . وان نضعه في مركز من القوة يكفل
مصلحة الوطن المستناب عنه . وهذا المبدأ يقودني الان الى
الجواب عن السؤال الاول الذي قدمته في صدر هذا البحث في
ماهية مجلس الأمة او « المعبوثان »

الكتاب الرابع في القانون الاساسي

٢

« الحكومة بهر قانونه اساسي »

« هي قوة بهر هو »

(طوماس باين)

ما هو مجلس الامة وما هي حقوقه وما هي خصائصه ؟ — مصدر الحكومات في العالم — الحكومة ومجلس الامة شيئان مختلفان — لماذا لم يستطع الشعب العثماني الدفع عن القانون الاساسي في اول مرة ؟ — كونوا انتم ايها الرومانيون صانعي شرائعكم والخاضعين لها — كيف تسن القوانين الاساسية وكيف تؤلف المجالس النيابية ؟

ان مجلس الامة كما يستفاد من اسمه هو عبارة عن ممثلين من اذكىء البلاد ينتخبهم الشعب بمطلق ارادته للمناظرة على اعمال الحكومة . لان تاريخ الامم قد علمنا ان تسليم القوة لاشخاص مطلقي الارادة ام لهيئة غير مسئولة يجعل مصالح الامة في حالة الخطر والحكومات في أي زمن كانت يجب ان يكون لها مصدر تشتق منه . فاما أن تكون معطاة وهي اذ ذاك بمثابة « الودية »

واما مقتصة وهي في ذلك غير شرعية . ولا يوجد لها مصدر غير هاتين الحالتين . ونقادم الزمان عليها لا يغير شيئاً من احد نوعيها فاذا كانت مقتصة للشعب الحق باستعادة حريته بالطريقة التي أخذت فيها منه . واذا كانت وديعة فله الحق أيضاً بالسيطرة عليها وعلى كلتي الحالتين فالشعب الذي هو مصدر القوة يجب ان يكون مرجع الفصل في امر حكومته التي هي عبارة عن الالة المنفذة لارادته فقط

ولذلك فالناس عندما يذكرون الحكومة ومجلس الامة يفصلون بين الواحد والاخر باعتبار انهما شيان مختلفان وهذه هي الحقيقة لان مجلس الامة هو ملك الشعب . والقانون الاساسي هو صنيع يده وليس صنيع الحكومة

وكل حكومة لا قانون اساسي لها هي كما قال (طوماس باين) « قوة بلا حق »

فالحكومة كما قد يفهم البعض لا تمنح القانون الاساسي بل يضعه الشعب من ذاته واذا صادقت عليه الحكومة ولم تعارضه لا تكون قد منحت الشعب نعمة بل تكون قد اعترفت بحقوقه

المقدسة عليها . لان المجالس النائية اذ لم تكن صنيع الحكومة فهي غير خاضعة لها بل رقية على الوديعة المسلمة ليدها

والقانون الاساسي الذي اعلنه مدحت باشا هو مبني على هذه المبادئ ولكن ظروف الزمان كما نوهت سابقاً اضطرت صاحبه ورفقاءه الاحرار ان يجعلوه خفيف الوطأة على الحكومة ليسهل عليها قبوله في الحال . كما ان الحاجة المبرمة الى اعلان الاصلاحات بسرعة حالت دون اشتراك الشعب في انشاء والمصادقة عليه . وهاتان الحالتان اشتركتا في القيادة الى سوء المصير . لان الشعب لعدم اشتراكه في انشاء القانون والمصادقة عليه . لم يستطع الدفاع عنه . والقانون في نصه الصريح لم يكن يملك القوة الكافية للدفاع عن ذاته . فالقوة الوحيدة القادرة على الدفاع عنه كانت الفئة التي انشأته والتي أحدثت الانقلاب في السلطنة . وبما ان هذه الفئة لا تقدر ان تكفل لنفسها البقاء في مركز القوة الى الابد فاصبح القانون الاساسي بعدها يتيماً وتحت رحمة الحكومة . ولو لم تكن الارادة السنية قد صدرت الان وصادق عليها الاحرار

وجوب اجتماع مجلس المبعوثان في تشرين الثاني المقبل لكنت
 اقترح على اخواني العثمانيين القائمين بالعمل الاصلاحى استدراك
 هذا الخلل وتجنب الوقوع في الخطاء نفسه الا وهو اعطاء الشعب
 قانوناً لم يشترك هو ذاته في انشائه ولا صادق عليه . « كونوا اتم
 ايها الرومانيون صانعي شرائعكم والخاضعين لها »
 هذا هو الخطاب الرئيسى الذي أسست على مضمونه قوانين
 العالم الاساسية

الشعب ذاته يجب ان ينشئ القانون الذي سيخضع له ويدافع
 عنه . ولو كان الوقت مساعداً كما قلت لكنت اقترح على الاحرار
 العثمانيين تأليف لجنة جديدة من مشرعي المملكة واذكيائها لمراجعة
 القانون الاساسى الموضوع عام ١٨٧٦ ونحويره على مقتضى الوقت
 الحاضر ونتيجة الاختبار وقبل وضعه موضع الاجراء والعمل
 كنت اقترح عليهم أن ينتدبوا الشعب العثماني الى انتخاب ممثلين
 موقتين من جميع الولايات ليأتوا الى الاستانة وبعد الاتفاق على
 صحة القانون يصادقون عليه من قبل الشعب كله ليصير شريعة مقدسة
 انشأها الشعب ذاته بارادته الحرة العامة ليخضع لها ويدافع عنها الى الابد

وبعد انصراف هؤلاء الممثلين يجري الانتخاب لاعضاء مجلس
الأمة بحيث لا يكون من المنتخبين احد ممن اشترعوا القانون
وممن صادقوا عليه

على انه اذ كان قد انقضى الان وقت ابداء الافكار في هذه
المسئلة فاكثفي بالتلميح فقط الى ما هو واجب من مقتضيات
حقوق الانسان واصول الشرائع السياسية موجهاً اقتراحاتي بعد
هذا الى مجلس المبعوثان ذاته الذي سينعقد عما قريب والذي على
ذكاء اعضائه واتحادهم تتوقف سعادة الامة العثمانية

الكتاب الرابع في القانون الاساسي

٣

« ائلفظ بما تدرك واطلب »

« ما نستطيع منه الزيادة »

(بلوير ليتون)

اقتراحات على مجلس الامة الجديد — مسألة تحويل القانون الاساسي — مادة جديدة لا يستغنى عنها — لا حقوق بلا واجبات — الاحكام الدينية وحقوق الانسان — لا دين خاص لمجلس الامة — تحديد « المدة القانونية » معاش اعضاء المبعوثين يتبع ظروف الزمان — سنتان وليس اربع ؟ — امثل الولاية ام الشعب كله ؟ — مجلس واحد للاوقاف والايام — مادة اخرى جديدة في القوة التحويرية

الامر الذي اريد ان ابسطه الان امام مجلس الامة هو
امر تحويل القانون الاساسي ذاته لانه لا يضمن في الحالة الحاضرة
القوة الكافية التي يجب ان تعطى للبارلمان

فالقانون الاساسي العثماني — كما يتضح لكل من تعمق في
درس بنوده — مجرد مجلس الامة من قوة الاشتراع وقوة التنفيذ

معاً ولا يحكم بالمساواة الصريحة بين العثمانيين ويعطي السلطان —
غير المسؤول — القوة غير المحدودة لنقض كل عملٍ يعمله مجلس
المبعوثان وإبطال كل لائحة يقترحها وبدون إرادة سنّية لا يقدر
هذا المجلس أن ينفذ عملاً قط ولو صادق عليه مجلس الأعيان
ومجلس الوكلاء وكل مجالس الدولة

ولا اعلم بعد هذا ما هو الفرق بين حكومة نياية على هذا
النمط وحكومة استبدادية مطلقة ؟ !

ولزيادة الإيضاح يجب أن أتعقّق مع القارئ في درس هذه
المسألة قليلاً . فلنفرض جدلاً أن السلطان أراد أن يلغي مجلس
المبعوثان فما هي القوة الشرعية التي تمنعه من ذلك ؟ أنه غير مسئول
إمام أحد . ولا حكم فوق حكمه . ولا محكمة تستطيع محاكمته
قانونياً !

وإذا قدرنا أن الشعب قوي ويستطيع بالقوة وبدون شريعة
أن يمنع السلطان من إبطال المجلس ألا يستطيع السلطان
بموجب القانون الأساسي ذاته أن يميّث تأثير المجلس المذكور وهو

حيَّ يعقد جلساته ؟

ان كل لائحة ترفع اليه لا يصادق عليها . لان القانون يخوله هذا الحق الى درجة غير محدودة ولا يخول المجلس حق الاعتراض ان المادتين ٥٣ و ٥٤ وسائر المواد الاخرى المبنية حقوق المجلس تنهي قوته عند الارادة السنية . اي ان كل عمل يقرره يصير ملغىً عندما لا يصادق عليه السلطان . فبهذه الطريقة يصبح المجلس بلا قوة شرعية وهكذا الشعب الذي استنابه . ومثل هذه الحكومة لا تسمى نيابية حرة ما زالت مقيدة بارادة الفرد الواحد فلاجل ان يكون القانون الاساسي تاماً وتظهر من ورائه نتيجة الحكم النيابي المطلق يجب ان تستبدل هاتان المادتان وما شاكلهما بمادة من هذا النوع :

« اذا قرر مجلس المبعوثان امراً بأكثرية الآراء وصادق عليه مجلس الاعيان بألاكثرية ايضاً . يرفع الى الحضرة السلطانية للمصادقة عليه فاذا رفض السلطان القرار يعيده الى المجلس الذي اقترحه مديلاً بملاحظاته واعتراضاته ليراجع النظر فيه . فاذا لم ير هذا المجلس بعد الفحص والتدقيق وجه الصحة في الاعتراض يطرح القرار للتصويت فاذا اتفق ثلثا الاعضاء على استحسانه وقبله يعاد الى مجلس الاعيان فيضعه هذا تحت المناقشة . فاذا اتفق ثلثا اعضائه

ايضاً على قبوله يصير دستوراً ناعمل ولو لم تصدر بقوله الارادة السنية »

وبهذا البند الذي لا يمكن ان يقوم بدونه مجلس امة في هذا العصر لا نكون في الحقيقة قد ظلمنا الذات الشاهانية أو اعتدينا على حقوقها لان تنفيذ اقتراحات مجلس المبعوثان يشترط فيه مصادقة مجلس الاعيان . ومجلس الاعيان ينتخبه السلطان ذاته وفضلا عن هذا فان اكثر القرارات بحسب القانون الحاضر يشترك فيها مجلس الوكلاء ومجلس الشورى والديوان العالي . وكل هذه المجالس يرجع امر تشكيلها الى الحضرة السلطانية . فلا يعقل بانها ستتفق كلها دفعه واحدة مع مجلس الامة على امر يكون منه خراب الوطن او على خيانة ضد الذات الشاهانية . ولا يعقل ايضا بانها تكون كلها مخطئة بينما الفرد الواحد يكون مصيباً . واذا قدر وقررت هذه المجالس كلها امراً بالاتفاق مع الشعب كله الممثل بمجلس الامة فالعدل يقضي بان يكون هذا القرار شريعة حسناً كان ام قبيحاً لانه صادر من الشعب في امر يتعلق به ذاته . واذا قدرنا امكان وقوع الرأي العام في الخطاء فبالاولى ان نقدر وقوع الفرد الواحد في الخطاء ايضا

ومن المادة السابعة من القانون ذاته يجد القارئ ان الحضرة السلطانية قد أعطيت من الحقوق ما ليس بعده زيادة لمستزيد وهو ما لا نعترض عليه الآن لانه لا يمس أساساً بحقوق الشعب المقدسة (١)



واريد ان انتقل بعد هذا الى العبارة الاخيرة من المادة ١١ القائلة « بدوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه »

فهما يكن نوع هذه الامتيازات ومهما تكن صفة الاشخاص الممنوحة لهم فالامتياز على العموم هو تقيض المساواة ولا يأتلف الاثنان معاً

والمقصود من هذه الامتيازات على ما يظهر الامتيازات التي أعطيت للمسيحيين من تبعة الدولة العثمانية والتي اهمها اعفاؤهم من الخدمة العسكرية

(١) اقول هذا باعتبار وجود المادة الجديدة التي نوهت بها في القانون الاساسي لانه بدونها تصبح هذه المادة السابعة شديدة الاحجاف بحقوق الشعب لا بل اهانة له

فهذه المادة تنفي المادة ١٧ القائلة « بوجوب مساواة جميع العثمانيين امام القانون وفي الحقوق »
 لانه اذا اعتبرنا الخدمة العسكرية شرفاً فليس من العدل والمساواة ان نحرم منه المسيحيين من العثمانيين واذا اعتبرناها بليّة فليس من العدل والمساواة ايضاً ان نضعها على عاتق العثمانيين المسلمين فقط (١)



على انني عندما اقترح حذف هذه العبارة اي عبارة الامتيازات من القانون الاساسي اقترح في الوقت نفسه اصلاح المادة ١٧ ذاتها لانها نقضي بالمساواة في الحقوق فقط ولا تصرح بوجوب المساواة في الواجبات ايضاً ووضعها على هذه الطريقة يلغي مضمونها باعتبار الشرائع السياسية لانه لا حقوق بلا واجبات



ان من شروط القوانين الاساسية ان لا تكون مقيدة

(١) وربما كان القصد من هذه الامتيازات تلك التي منحت للمسيحيين على عهد السلطان محمود . وعلى عهد السلطان عبد المجيد والتي من جملتها السماح لهم بالعبادة الحرة الخ ... فهذه ليست امتيازات بل حقوق مقدسة . وليست نعمة بل واجباً مطلقاً

بالاحكام الدينية والمادة ٦٤ من القانون الاساسي نترك حقوق الانسان تحت الخطر اذ تقيدھا بالدين فتجعل الحكومة سھاوۃ اكثر مما هي ارضية وتجعلھا مسئولة امام الباري تعالى وليس امام الشعب. فكل قرار يقرره مجلس الامة « ولا ينطبق اساساً على الامور الدينية » فهو ملغى بموجب نص هذه المادة

وبما ان الامور الدينية هي مختلفة عند الملل المتعددة المؤلفة جسم الحكومة . وبما انها على فرض اختصاصها بملة واحدة فقط واقعة تحت حكم التفسيرات اللاهوتية المتباينة والمتناقضة وعرضة للتأويلات الغير قابلة الحصر والتعداد . فربط قرارات مجلس الامة بها يجعل حقوق الشعب في خطر الضياع بين ايدي الزهاد واللاهوتيين الذين لا يدركون في الغالب شيئاً من اسباب تقدم العالم وعمرانه

واذا سلمنا بإمكان جعل الحكومة ذات دين خاص فلا يجوز ان نسلم بتدئين مجلس الامة بدينها او باي دين آخر خاص لان هذا المجلس ليس صنيع الحكومة بل صنيع الشعب ولا يمثلها

بل يمثل الأمة

ولذلك فاعتبر ان تحوير هذه المادة على ما تقتضيه حقوق
الانسان وروح العصر يجب أن يكون من الامور الاساسية عند
الشروع بتحوير القانون الاساسي



وفي المادة ٦٢ اشارة الى امكان تعيين البطارقة ورؤساء
الخلاخامية اعضاء في مجلس الاعيان . فمع عدم وجود اسباب
جوهرية وشرعية تستوجب الاعتراض على هذه المادة فان احوال
الشرق الحاضرة تقضي بالفصل التام بين الهيئة الدينية والهيئة المدنية
وبما ان الدولة العثمانية تقدر ان تحي بدون آراء رجال الدين فارى
الاستغناء عنها أسلم عاقبة



وهناك مواد اخري كثيرة يجب تحويرها ام ابدالها بسواها
لان هذا القانون على ما يظهر قد سُنَّ في الاكثر للمراقبة على
على مالية الدولة فصُرف اهتمام منشئيه الى هذا الامر اكثر من
سواه وذلك تداركاً للخطر الاكبر الذي كان يهدد الدولة العثمانية

من ترك أموال الخزينة تحت رحمة السلاطين



فمن جملة الأمور التي يجب وضعها تحت البحث أمر تحديد
المدة القانونية لانتخاب هيئة جديدة لمجلس الأمة فيما اذا فضت
الذات الشاهانية هيئة المبعوثين القدماء قبل انتهاء مدتها (مادة ٣٥)



ويجب أن يُترك للمجلس ذاته أمر تحديد معاش أعضائه على
ما تقتضيه حالة الزمن (مادة ٦٣ و ٧٦)



وربما وجد بعد التدقيق ان جعل انتخاب أعضاء المبعوثين
مرة في كل سنتين أفضل من جعله مرة واحدة في كل اربع
سنوات (مادة ٦٩)



وقد لا تكون الفائدة الحاصلة من اعتبار النائب ممثلاً
للموم العثمانيين اعظم من الفائدة الحاصلة من اعتباره ممثلاً للولاية

ام الدائرة التي انتخبته . (مادة ٧١) (١)



وقد يستغنى عن مجالس الملل المتعددة لادارة المسقفات والاقواف والايتام بانشاء مجلس عام لجميع هذه الملل كما هي الحال في الممالك الاوروبية . (مادة ١١١)



على ان هذه التحويرات كلها لا يمكن اجراءها بدون مخالفة نص القانون ذاته لان المادة ١١٥ منه تمنع « توقيف او ابطال بند من بنود هذا القانون الاساسي لاية علة كانت ! » ولذلك فاول مادة يجب ان يُبدأ في تحويرها هي هذه المادة ذاتها واذا اقتضت الحال انشاء قانون جديد الان فيجب ان يترك

(١) ان اعطاء الولايات نوعاً من الاستقلال الاداري وجعل نواب الامة ممثلين لهذه الولايات قد يساعد على امانة التجزبات المذهبية واحياء المنافسات السياسية بدلاً منها ويفتح سبيلاً للولايات المنفصلة عن تركيا والتي لا تقدر ان تحي بذاتها لتتضم الى الدولة العثمانية في مستقبل الزمن اذا قدر لها ان تبلغ الدرجة الكافية من القوة والنظام

فيه المجال للتحويل بعد سنتين من وضعه موضع العمل مع مراعاة شروطه الاساسية. ويجب ان يترك ايضاً المجال للزيادة عليه حسب مقتضى الزمن . وتعين هذه المسائل وتحديداتها يجب ان يجعل في مادة خاصة بالقوة التحويرية

وساتكلم في المبحث الاخير من هذا الكتاب عن الضرائب وبعض المعاهدات الدولية الغير شرعية وغير ذلك من المسائل التي يجب ان توضع تحت البحث في مجلس الامة ايضاً

obeykandi.com

obeykandi.com

obeykandi.com

الكتاب الخامس

في الديانة السياسية

ما هي الديانة السياسية ؟ — اسبابها — العلاقات المضرة مع اوربا — رأي سياسي
عثماني — واجبات المسيحيين في تركيا — الديانة الوطنية — الشرقيون للشرق —
مصيبة الشرقيين من الانبياء — العلم الصحيح — الثورة الروحية — وجوب نشر المبادئ،
العلمية — الكفر خير من التعصب — مهداء جان جاك روسو

لكل من ملل العالم ديانة واحدة الا تركيا فلكل منها
ديانتان : ديانة روحية وديانة سياسية !

فالديانة الروحية لا اتكلم عنها لانها عبارة عن علاقة كل
انسان بخالقه وحقوق الانسان تضمن له عبادة الخالق بالطريقة
التي يجدها الانسب وتضمن له ان يعبد اي اله اراد وان لا يعبد
الها قط اذا شاء

اما الديانة السياسية فهذه لها العلاقة الكبرى في حياة الشرق
واذا كانت هنالك مشكلة شرقية فتكون هذه اساسها
واعني بالديانة السياسية الاميال الغربية التي اوجدتها ظروف

الزمن في صدور الملل المختلفة من العثمانيين فجعلت كل ملةٍ منها تنتمي الى أمةٍ من الأمم الاوربية وتلتبس حمايتها . واهمُّ داعٍ الى هذه الاميال هو فقد الوطنية . والانسان في فطرته كما قال الفيلسوف « شوبنهاور » مطبوع على رأيٍ وميل خاص مهما يكن نوعهما :

اما سبب فقد الوطنية في الشرق فهو « الديانة السياسية » ذاتها من وجه آخر . لان الحكومات الشرقية واخصها حكومة الدولة العثمانية جمعت السلطتين الدينية والسياسية في آن واحد وعلى نوعٍ ما حصرت ادارة البلاد الملكية والعسكرية في الهيئة الحاكمة فقط وهذا الامر جعل باقي الملل التي لا تدين بدين الحكومة غريبة عنها وبدون ملجأ سياسي . وبما ان الدولة العثمانية ليست مؤلفة من ملةٍ واحدة كالرومية مثلاً فاختلفت الاديان مع فقد رابطة الوطنية جعل للمسائل اللاهوتية المركز الاول في البلاد وحدث بين الملل المختلفة من العثمانيين العلاقات المضرة مع الأمم الاوربية . فواحد لفرنسا وواحد للروسية وآخر لانكلترا . ومع ان الأمم الاوربية قد انكرت المبادئ الدينية في احوالها الداخلية فقد

وجدت من مقتضى السياسة لا الضمير ان تحافظ على هذه المبادئ
في علاقاتها ومصالحها في الشرق !

فماذا تصنع تركيا في هذا المركز الحرج ؛ اذا اضطهدت الملل
الغريبة او حاولت افناءها فعدا عن انها تجر البلاد الى الفقر والتعاسة
من جراء نقص السكان فانها تعرض بنفسها الى المداخلات
الاوربية بحجة ما ثبت لاوروبا مع تقادم الزمن من حق الحماية
للمذاهب المختلفة . واذا سكنت عن هذه الاحوال فلا تأمن
شرّ الفناء من العمل المشترك والمتواصل بين العدو الداخلي
والخارجي !

انها في الحقيقة حالة مؤلمة ولكنها مهما بدت صعبة فحين
اصلاحها بواسطة الشرائع الحسنة والعلم الصحيح
ما هي الاسباب التي تحمل ارباب المذاهب المختلفة في تركيا
على الاحتماء باوروبا والاستسلام لها ؟
اني اقدر ان احصرها بثلاثة :

اولاً - عدم المساواة في الحقوق والواجبات وهذا ما
يجعل حياة هؤلاء ومصالحهم تحت الخطر المستمر

ثانياً - كون الادارة السياسية خاضعة للادارة الدينية

ثالثاً - الجهل

ولا تقدر ان نوحّد الدولة العثمانية ونجعل من اهلها أمةً غير قابل التجزوء الا بازالة هذه الاسباب المانعة والشديدة الخطر على حياتها

ان المداخلات الارووية في تركيا تفقدها الاستقلال والراحة وحرية العمل واذ كانت الديانات السياسية هي اساس هذه المداخلات فحوها وتخليص البلاد منها هو من الامور الاساسية الواجبة لحفظ كيان الدولة

على ان هذا المرض قد صار الآن مرضاً عضالاً ومزمناً ولا يمكن استئصاله الا بعملية جراحية قد تؤذي جسم الأمة العثمانية في بادىء الامر واخشى ان لا يكون قيد اتي وقتها بعد وهذه العملية هي فصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية كما حصل في اوربا وفي سائر الممالك المرتقية

وقد حاولت جهدي ان لا اشير الى هذه المسئلة في كتابي هذا . ولكن التفتيش عن الحقيقة المجردة قادني الى هذه النتيجة

التي لم أجد مناصاً منها

على اني أتجاوز هذا الموضوع الان الى ما يقاربه لان ما
لا يدرك كله لا يُترك جلّه

منذ بضع سنوات تشرفت وانا في باريس بمقابلة احد رجال
الدولة العثمانية الممتازين بفرط الذكاء وسمو المنزلة وكان ذلك على
اثر توقيع جريدة « الايام » ففي كلامنا عن الاصلاحات التي يجب
اجراؤها في السلطنة العثمانية عرضت هذه المسئلة المهمة ورأيت
في رايه حلاً مقبولا لها قال :

« مع اعترافي بالضرر العظيم الناتج عن اجتماع السلطتين
الدينية والمدنية في شخص واحد . اعتبر ان الخلافة الاسلامية هي
قوة معنوية في يد الدولة العثمانية لا يجوز التخلي عنها ام خسارتها
لا سباب قد استطاع استدراكها بطرق أخرى . على اني اقدر بانه
متى انقلبت الحكومة الحاضرة وانطلقت حرية الفكر والبحث
فلا بد لعقلاء الدولة العثمانية من تحديد السلطة الدينية في يد الحاكم
السياسي . وربما كانت افضل طريقة تقوية نفوذ شيخ الاسلام

الديني ليصير عند المسلمين كالبابا عند المسيحيين وما يزداد في سلطته في الامور الدينية ينقص من سلطة الحاكم المدني في الامور ذاتها والعكس بالعكس »

وعلى كل حال فبما اني اعتقد بان جعل الحكومات كلها عالمية محضة هو الاضمن لتقدمها في هذا العصر الذير فاتنى لوطني أن يتمتع بالنعمة التي تمتعت بها دول اوربا وسائر الامم المتمدنة بعد استغراقها مدة طويلة من الزمن في ظلمات الخرافة والجهل

وفي الوقت الذي أدعو فيه قسماً من اخواني العثمانيين ليخطو خطوة الى الامام في هذا السبيل أدعو أيضاً القسم الاخر ليخطو خطوته ايضاً وي طرح جانباً الديانة السياسية التي عدا عما اتضح من عدم نفعها في الماضي فانها اصبحت الان بعد اعلان الحرية والمساواة خيانة لا تغتفر لكل من تدّين بها

ان ديانة الوطنية يجب أن تتقدم على كل ديانة اخرى لانها واسطة المحافظة على كياننا في هذا العالم وممثلة شرفنا ومبادئنا وأخلاقنا بينما الديانات الاخرى هي عبارة عن علاقات شخصية بين الانسان وخالقه فيما يختص بالعالم الثاني وهي ذاتها تأمر بحب

الوطن وتقتضي بالحفاظه على الذات سنة الله في خلقه

فكل علاقة يؤسسها الانسان مع أعداء وطنه وتكون
نتيجتها ضرر ذلك الوطن فهي خيانة ولو كانت مع الملائكة ولا
يمكن أن تكون من مقتضى الدين أو الشرف أو الانسانية ولا
عذر قط لصاحبها في الاقدام عليها

ان العثماني اذا كان معتبراً أم محترماً في البلاد الاجنبية فليس
ذلك من أجل دينه بل من أجل وطنه فاذا كان وطنه معتبراً
ومهاباً فهو كذلك واذا كان وطنه محترماً كان هو محترماً ولو كان
من أنسباء الانبياء والرسل !

وهذه الحقيقة قد عرفها العثمانيون من المسيحيين في مخالطتهم
للأمم الغربية في بلادها فقد رأوا عياناً ان علاقتهم الدينية بتلك
الامم لم تدفع عنهم قط عار الانتساب الى حكومة استبدادية منحطة
ولا قدروا هم ان يتبرأوا منها . حتى ان الذين تجنسوا بجنسيات
أجنبية بقيوا يُعاملون كعثمانيين وكذلك الشرقيون الذين دخلت
بلادهم في حكم الاجانب قد بقيوا اغراباً وأدنى منزلة ممن يدعون
حمايتهم ويخطبون ودهم ! فلا الديانة ولا الجنسيات الجديدة ولا

الحمايات الاجنبية قدرت ان ترفع عن العثماني مسئوليته عن وطنه
الشرق للشرقيين والشرقيون للشرق . هذه هي القاعدة التي
يجب اعتبارها والمحافظة عليها وكل ما حاد عنها فهو باطل ومجلبه
للاحتقار والازدراء

ان امم اوربا كلها تدين بدين واحد تقريباً ومع ذلك فتحارب
احداها الاخرى وتشن عليها الغارات وما ذلك الا من اجل
الاطوان وليس من أجل الاديان . من أجل الحقيقة وليس من
أجل الوهم . من أجل المحافظة على الذات وليس من أجل منازل
السموات

واستناد الشرقيين على الدين في أحوالهم العالمية عمل عقيم
يبعدهم عن محجة التقدم والعمران ويقضي على مستقبلهم السياسي
والادبي ويحرمهم لذة الوطنية التي هي حياة الامم وقوامها . لا بل
انني أجد بلاد الشرق كله من الاديان ومصيبة الشرقيين من
الانبياء ولا أقدر أن أتصور واسطة تقيهم شر القضاء المبرم الا
واسطة «العلم الصحيح» فقط . العلم الذي أدركت به الامم المرتقية
حقيقة الحياة والسعادة والتقدم

من كل بلاد ظالمة ومستبدة وخاملة كان الدين فيها بجانب
 العرش . ولا عجب اذا كانت حكومات الشرق المستبدة قد
 هيجت تلك المبادئ المضرة في صدور ابناءها فاستندت في حفظ
 كيانها على الجهل والخرافات . فقد طالما كان الاستبداد حليف
 الجهل والجهل حليف الظلم والاستبداد . فافضل ما أقدر أن اوجه
 اليه أنظار حكومتنا العثمانية الحرة وأنظار رجال الدراية والحزم من
 ابناء وطني هو أمر استئصال البذور المضرة التي زرعتها حكومة
 الاستبداد الماضية وأفعل طريقة لذلك هي نشر المبادئ الفلسفية
 الحرة التي كانت خطراً على تلك الحكومة من مثل مبادئ
 افلاطون وروسو وفولني وقولتير وديدرو وطوماس باين
 والفياري وبختر وشوبنهاور وغيرهم ممن كانت مبادئهم كالسيل
 الجارف الذي طهر اوروبا وامريكا من الفساد وأعتق العقول البشرية
 من قيود الجهل وسلاسل الخرافات المظلمة

ولا يستطيع هنا الا ان اعيد ما قدمته في الكتاب الثالث
 من وجوب الانتباه الى المدارس الاجنبية في تركيا التي اكثرها
 او بالاحرى كلها اكليزيكية لان لها العلاقة الكبرى في نشر

مبادئ الانقسام وفساد مستقبل الشبيبة العثمانية

وعلى كل حال فاذا اضطررت ان اختار لابناء وطني واحدا من امرين : الكفر ام التعصب . فاختار لهم الاول لان به يتوحد مبدأهم فيكسبون الدنيا على الاقل . بينما الثاني يمزق شملهم ويوقعهم في اذية بعضهم البعض فيجنون على انفسهم وعلى الباري تعالى ويخسرون بذلك الدنيا والآخرة معاً ؟

واريد ان اختم هذا البحث بما ذكره ابو الشرائع السياسية جان جاك روسو في مثل هذا الموضوع . قال :

« انه يستحيل علينا ان نعيش بسلم وطمأنينة مع اولئك الذين نعتقد انه محتوم عليهم بالهلاك : فاذا احببناهم نكون قد كرهنا الباري تعالى الذي قاصمهم ولذلك فيصبح من الواجب القطعي علينا اما ان نهديهم واما ان نضطهدهم . وحيثما يكون روح الاضطهاد الديني فلا يمكن الا ان يؤثر على الامور السياسية . وفي هذه الحالة فالملك لا يبقى في الحقيقة ملكاً حتى ولا في الامور العالمية . بل ان رجال الدين يصبحون الملوك الحقيقيين والملوك عمالاً لهم فقط »

obeykandi.com

obeykandi.com

الكتاب السادس

أبقالا أم قناء؟

« لو كان لنا مطبخ نقف عليه لكنا »

« نزرع الكرة الأرضية »

(ارخميدس)

العثمانيون في بداية ثورة عظيمة — موانع الإصلاح — هل كان الاجداد احراراً ؟ — هل تنتظر مساعدة اوربا ؟ — قاعدة « حب الذات » — اعتراضات المشككين — جواب على هذه الاعتراضات — هل يصح ان تسبق الشرائع فهم الجمهور ؟ — « نحن اهل الحرية ! » — مشكلة « رد الفعل » — الانقلاب السياسي الاخير لا يحسب شيئاً — « عمل الجمهور المشترك » — ثورات الاتراك السابقة — امثلة الولايات المتحدة — ثورة معنوية ضد المبادئ

نحن العثمانيون الان في بداية ثورة عظيمة ! ولكن بعض

الكسالى وعديمي الارادة يظنون ان الثورة قد انتهت . وبعض المشككين الذين لا ثقة لهم بانفسهم ولا بالجنس البشري ينظرون الى الحزب الصغير الذي أحدث هذا الانقلاب الفجائي بعين الدهشة والوجل قائلين في انفسهم : « سترى ما يكون من نتيجة سعي هؤلاء المصلحين . فاذا نجحوا نتمتع بثمره نجاحهم واذا خذلوا فلا

نكون بعد ذلك في اشر مما كنا عليه »

اني لا اجهل الصعوبات الشديدة المحيطة بالعمل الاصلاحى
في تركيا الان . انني لا اجهل ظروف العثمانيين واختلاف نزعاتهم
واميالهم وحاساتهم وطبائعهم . انني اعرف مثل كل انسان حالة
الشرقي من الضعف وفقد العزيمة . انني اسمع واشاهد واشعر
واكاد فوق ذلك المس اصنام الجهل والحمول المنصوبة في الشرق
منذ تكوئنه والتي لا تزال معبودة فيه حتى الان !

اني اعرف كلام الفيلسوف القائل : « ان الامم هي كالافراد
يسهل تقويمها في حداثتها وتصبح غير قابلة الاصلاح في شيخوختها »
اني انظر الى البلاد الشرقية والى المملكة العثمانية فلا اشاهد
شيئاً مما شاهدته في اوربا وامريكا من اثار الحرية والنشاط والعدل
والحركة والقوة والاختراع والعلم . انظر الى الارض الشاسعة
فأراها قفراء قاحلة لا اسمع فيها صفير القطارات ولا صفير المعامل
ولا اجد فيها شيئاً من وسائل النقل والمواصلات ولا آلة تمثل
الذكاء البشري ولا تمثلاً للحرية ولا ادارة للتعاون ولا ملجأ

للتقراء ولا مستشفيات للمقعدين ولا مكاتب عمومية ولا معهداً
للعلم ولا واسطة للتشجيع والتقدم ولا باباً للسعادة والرفاه :

انظر الى السكان فإراهم مقعدين وقد أصابهم السكتة واعتراهم
الجمود وبلي أكثرهم بمرض الفالج العضال فارتضوا بالزهد وشطف
العيس وعدموا الإرادة وقوة الفكر والعمل . افتش في تاريخهم
لا بحث فيه عن عزٍ سابق يستعاد . وعن حرية تتمتع بها الأجداد .
لا ذكر بها الأولاد . فلا جد الا ظلاماً فوق ظلام وأشلاء من
الظالمين والمظلومين والخذاع والمخدوعين تراكت بعضها فوق
بعض في تربة تلك الارض

انظر الى المرأة فإراها مسجونة في الظلمة ومقيدة بسلاسل

الاستعباد

انظر الى المدارس المنشأة للعلم والارشاد فإراها آلة قوية في يد
المستبد والكاهن ! الاستاذ الفاضل فيها من حفظ القرآن غيباً .
والعالم النحرير من اتقن فيها علم اللاهوت وادعى ادراك ما لا
يُدرَك من عالم الغيب والخفاء وتفسير افكار الباري تعالى واعمال
السماء

انظر ضمن جدرانها فاراها مملوءة بالجواسيس والكهنة
هؤلاء يتهددون الناس بالسيف واولئك بانتقام العزة الالهية .
أأمل في مصير هذه الشبيبة العثمانية فلا اجد في مستقبلها الا ظلاما
اشد من ظلام ماضيها

ومن الجهة الثانية انظر الى الامم الاخرى التي تحررت من
العبودية وارتقت وتمدنت واشتد شعورها وقوي حنانها على الضعيف
والمظلوم فأقول في نفسي : « اذا انقطع الرجاء من امكان حصول
الشرق على السعادة بعمل اهله الا يحمل الحنان والرأفة هذه
الشعوب المتمدنة على تخليص الشرق من مصيئته المؤلمة واعطائه
الحرية والسعادة التي تتمتع بها باقي امم العالم ؟ الا تحمل هذه الامم
ذكرى تعاستها الماضية على انقاذ الشرقيين من تعاستهم الحاضرة ؟ »
ولكنني عندما امعن النظر في فلسفه الحياة واصول الشرائع
الطبيعية اجد ان كل اعمال الانسان حتى الفضائل البشرية ذاتها
تشتق من قاعدة « حب الذات » . وعندما لا اجد في قلوب الغربيين
صدىً لمويل الشرقيين وتهنداتهم بل عندما اشاهد ابتسامة
الاستهزاء والاحتقار تعقب هذه التهذبات المؤلمة ادرك تعليل هذه

المسئلة في تلك القاعدة الطبيعية التي لا تقبل النقض والتحويل .
 فاقول في نفسي « اذن لا خلاص للشرق الا بسعي اهله ولا
 سعادة لاهله الا بما تفعله ايديهم »

واذا قف عند هذه النقطة من التخيلات أسمع في اذني
 اعتراضات المشككين من اهل الشرق ذاته وأرى بعيني جبال
 المصاعب يرتفع واحدها عن الاخر الى ان يقصر النظر عن ادراك
 كنهها . فارجع الى نفسي وأقول : « هل يمكن اجتياز كل هذه
 الجبال الوعرة ؟ هل تصلح الشرائع السياسية العادلة ما أفسدته يد
 الالوف من السنين ؟ هل يستطيع الشيخ ان يستعيد شببته او هل
 يستطيع الطفل أن يفهم مبادئ الرجال ؟ »

انني لا أذكر من هو الفيلسوف العظيم القائل : « ان الشعب
 يجب أن يكون قبل أن تعطى له الشريعة في الحالة التي يُقصد من
 الشريعة أن تجعله فيها »

ولكنني اذكر عبارة تشابه هذا الكلام صدرت من فم
 فيلسوف الاسلام وهي « كما تكونون يولى عليكم »

هل يجب أن تسبق الشرائع فهم الجمهور ام هل يجب ان

يسبق فهم الجمهور الشرائع

مهما يكن الجواب الصحيح عن هذا السؤال . فلا شك ان الشرائع الحسنة تؤهل الجمهور لفهم حقوقه . واذا لم يكن الشعب العثماني هو الذي وضع باستعداده التام وادراكه الصحيح الشرائع الجيدة التي وضعت او يقال بانها ستوضع له فانه لا ريب يستطيع ان يستفيد منها لوضع شرائع اقوى واثبت سواء وضع الشرائع الحسنة فرد ام عشرة ام الجمهور يأسره .
فهذه النقطة ليست مدار بحثي الان

اني اريد فقط ان اجاب اولئك المشككين . اولئك الذين لا ارادة لهم ولا ثقة لهم بقوة الانسان . اولئك الذين يتنبأون بموت الرجل قبل اوانه ويحولون أنظارهم عن نور الشمس ويقولون لا نرى الا ظلاماً . اولئك الذين يعترضون على كل شيء لفراغ أدبهم من كل شيء . اولئك الجبناء الذين يقعدون على بساط الكسل ويقولون لك « سرى ماذا تفعل ! » بل اولئك الذين تحملهم البلادة والوقاحة على أن يقولوا لك « اذا نجحت نتبعك »

انني اريد بالرغم عن كل المشاكل والمصاعب التي تعترض سير
الانسان في سبيل التقدم والكمال ان اعتقد كل الاعتقاد بقوة
ومقدرة الانسان . « لامستحيل تحت الشمس » يقول نابوليون
الكبير . وانا لا أعلم لماذا يكون اصلاح الشرق مستحيلاً ؟ الديانة .
الجهل . اختلاف الاجناس . أ توجد غير هذه الاسباب ؟

ان ارقى امم العالم اليوم كانت من قبل مكبلة بهذه القيود
وكانت في حالة أتعس من التي نحن فيها الآن . ومع ذلك قدرت
ان تذلل هذه المصاعب كلها وتنتصر عليها

هل نحن اهل للحرية ؟ هل نستطيع المحافظة عليها ؟ هل
نرجع بعد الى عهد الظلم والاستبداد ؟

هذه هي الاسئلة التي يسألها كثيرون من الشرقيين الذين ذلل
نفوسهم استبداد الاجيال الغابرة الى درجة انهم صاروا يخافون
حتى من حفيف الاشجار . والحرية — عطية الله الغير منفصلة عن
الانسان — اصبحوا يحسبونها شيئاً غريباً عنهم . وحقوقهم المقدسة
صاروا يعتبرونها نعمة

ان للجهل قصةً غريبةً اريد من اخواني المشككين ان
يصدقوها وهي انه « متى ارتحل من ارض فلا يرجع اليها قط »
« ان الفكر عندما يكتشف الحقيقة هو كالنظر عندما يقع
على الاشياء فاذا نظر الانسان شيئاً فلا تقدر بعد ذلك ان ترجع
فكره الى الحالة التي كان فيها قبل ان ينظر ذلك الشيء »

فاولئك الذين يتحدثون « برد الفعل » وعودة الجهل بعد
ارتحاله والاستعباد بعد زواله يخال لهم ان الجهل شيء قائم بذاته
مع انه ليس الا « فقد المعرفة ». انه يستطيع ابقاء الانسان في
الجهل ولكن لا يستطيع جعله جاهلاً بعد اذ يكون قد اجتاز حالة
الجهل

قال « لافايت » في خطابه الذي وجهه الى فرنسا اثناء
الثورة : « يكفي الأمة لنيل الحرية ان تبغيتها »

فكل انسان يبغي الحرية ويشعر بها لا يقدر ان يشك في دوامها
باعتبار انها ملكٌ طبيعي للرجل وجزءٌ غير منفصل عن كيانه

على انني مع اعتقادي بدوام الحالة التي يتمتع بها العثمانيون
الان بعد اعلان الحرية اجد ان هذه الحالة ليست الا مقدمة

صغيرة لحقوق اعظم وسعادة اتم خلق الانسان ليتمتع بها في هذه الحياة وما عليه الا ان يتفهمها لينالها

ولاجل ذلك قلت في مقدمة هذا المبحث « اننا في بداية ثورة عظيمة » نعم ان الثورة لم تنته بعد بل انما ابتدأت الآن ومن الخطاء ان نعتبر بان الانقلاب السياسي الاخير الذي حصل في الحكومة العثمانية هو منتهى المراد وان ننظر الى الاشخاص القليلين الذين احدثوه كالجماعة الوحيدة المسؤولة عن مستقبل الامة. ان تقدم البلاد وعمرانها يتوقف على نتيجة عمل الجمهور المشترك على الثورة العامة

كل رجل يجب ان يشتغل من اجل الباقيين من ابناء وطنه ومن ذلك يتألف « عمل الجمهور المشترك »

ان التاريخ يعلمنا بان الثورة ضد الحكومة فقط ليست ثورة تامة ولا تأتي بالنتيجة المطلوبة. وتاريخ الدولة العثمانية على الخصوص مملوء بالثورات ضد السلاطين وقلما مات سلطان الا مقتولاً ومع ذلك فالامة لم تستفد من هذه الثورات شيئاً لانها كانت ضد الاشخاص وليس ضد المبادئ فكان الظلم ينتقل بموت الواحد

الى الآخر وكل الثورات التي حصلت في العالم وكانت من هذا النوع لم تأتِ بثمرَةٍ قط وبالعكس ذلك الثورة ~~الافرنسية~~ والثورة الامريكية. اللتان كان اساسهما ابدال المبادئ وليس الاشخاص. لان استقلال الولايات المتحدة لو كان عبارة عن انفصالها عن انكارترا فقط لكان امراً قليل الاهمية ولكنه لم يكن كذلك بل كان مرفوقاً بثورة ضد المبادئ القديمة وطريقة الحكم ولذلك فامركا لم تصنع مركزاً لنفسها فقط بل للعالم بأسره انها نظرت الى ما فوق النتيجة التي ستحصل عليها

وقد برهنت ثورة امركا هذه حقيقةً ثابتة وهي ان المبادئ الصحيحة والعادلة توجد تحت رايتها جميع اجناس الشعوب مهما اختلفت مشاربهم ونزعاتهم لانه اذا كان في العالم من بلاد لا يُنظر فيها الاتحاد والائتلاف في النظر العام فيجب ان تكون الولايات المتحدة . تلك البلاد المؤلفة من شعوب عديدة تنسب الى امم مختلفة . قد اعتادت حكومات مختلفة . وتكلم لغات مختلفة . وتختلف ايضاً في المذاهب وطرق العبادة . فيخال ان اتحاد امه كهذه غير « معقول » . ولكن بواجبة تأسيس الحكومة على المبادئ

الاجتماعية الصحيحة وحقوق الانسان زالت كل صعوبة واتحدت
كل تلك العناصر المتفرقة

ان تركيا لا تجمع من المذاهب واجناس الشعوب اكثر مما
تجمعه الولايات المتحدة. ولذلك فالقول باستحالة اصلاحها وتوحيدها
هو قول قصيري النظر الذين لا يسمحون لافكارهم ان تمتد ولا
يزعجون انفسهم بالتفتيش عن الحقيقة. ان كل أمة في العالم مستعدة
لهم صوالحها ولا يوجد في الامم ما يسمونه « بلوغاً ». جميع الامم
على السواء هي بالغة الرشد الكافي لمعرفة ما يضرها وما ينفعها.
وقد قال ابو العلاء المعري فيلسوف شعراء العرب :

يسكنُ الوحشُ للوثوبِ من الاسرِ فكيف الخلائقُ العقلاء
على ان الامم الشرقية التي اشتغل الظلامُ الوف من السنين
لابقاؤها في قيد الخرافات والاستعباد لم اتسن لها الفرصة المناسبة
لثورة ولذلك فلا تقدر ان تعتبرها من الامم المهرمة التي يصعب

لقويتها لانها لم تملك الحرية من قبل وتفقدتها كما حصل للامم
 الاخرى التي كانت حرة ثم انعمت في الشرور والمظالم حتى قادها
 الضعف والهرم الى الهلاك بعدما استوفت كل ادوار الحياه
 فالأمة العثمانية باعتبار المدنية كانت بالامس طفلاً وصارت
 اليوم يافعاً وهي لا تزال في مستقبل العمر واذ قد وصل ارضها العلم
 وروح الانتباه وبزغت فوق ربوعها شمس الحرية التي تنفقد كل
 بلاد العالم . فيجب ان نتوقع لها الان المستقبل العظيم . مستقبل
 الشاب المملوء بروح الحماسة والعزيمة وحب التميز والارتقاء
 ولا بد ان يعقب هذا الانقلاب السياسي الصغير ثورة ادبية
 عظيمة ضد المبادئ القديمة كلها . فيثور الابن على ابيه والامرأة
 على زوجها . والخادم على سيده . والرعية على كاهنها وشيخها .
 ورجال الدين على كتبهم . وابناء اليوم جميعا سيثورون على خرافات
 اجدادهم ويبرزون امام العالم كامة جديدة مجردة عن كل علاقة مع
 الاجيال الماضية

ان روح الاستبداد لم يحصر في الحكومة فقط بل قد شمل
 كل طبقات الناس في الشرق . والحرية متى حلت ارضاً فلا تسمح

ببقاء نصف أهلها عبيداً بينما النصف الآخر أحراراً . فاما ان تغلب
العبودية واما ان تغلب الحرية . وكل من اراد حرية لنفسه وعبودية
لسواه يخسر حريته الشخصية ويقع في شر عمله

فليستعد الشرق لهذه الحرية العتيدة — الحرية العامة التي لا
تفرق بين الصغير والكبير والخدام والمخدوم والرئيس والمرؤوس !
ان نعمة الحرية ستشمل كل اهل الشرق على السواء وسيعرف كل
واحد حقوقه واواجباته — يطالب بالاولى ويحسن القيام بالثانية .
ان الحرية هي قوة عظيمة ونعمة هائلة فالويل لمن وقف في
سبيلها والويل لمن اساء استعمالها

obeykandi.com

فصل

في

حقوق الإنسان (١)

١ — خُلِقَ الناس ، وسيبقون دائماً ، أحراراً ومتساوين في الحقوق . ولا ميزة ، لواحد منهم عن الآخر ، إلا بنسبة ما

(١) ان هذه البنود المقدّسة في « حقوق الإنسان » أعلنت في عهد الثورة الفرنسية من قبل « المجلس الوطني » وقد أصبحت مشهورة عند امم اوربا الى حد ان نشرها في هذا الحين اضحى من باب تحصيل الحاصل . على انني مع ذلك لا اذكر انني قرأتها باللغة العربية ام التركية ولذلك فاقدّر ان نشرها الآن لا يكون امراً في غير محله لان الامم الشرقية اليوم ليست في نظر الحرية ومعرفة حقوق الانسان في درجة اسمى من التي كان فيها الفرنسيون او بالاحرى الامم الاوربية قبل الثورة الفرنسية . انها اساس الشرائع السياسية العادلة في كل بلادٍ مرثية وكل ما لا ينطبق عليها فهو باطلٌ وشاذٌ . ومع اعتقادي بانها تحتاج الى الشرح اهملتها غير مشروحة لاعتراض عما ارتكبه من التطفل في نشرها في حين انه كان الواجب عليّ ان افترض بانها معروفة ومشهورة بل مطبوعة في قلب كل انسان

يأتيه من النفع العام

٢ — ان القصد من كل ادارة سياسية هو المحافظة على حقوق

الإنسان الطبيعية والغير قابلة الانفصال . وهذه الحقوق هي الحرية ، والمال ، والأمن ، ومقاومة الظلم .

٣ — ان الشعب هو المصدر الاصيل لكل سلطة . فلا شخص ،

ولا هيئة من الاشخاص تقدر ان تمارس سلطة لا تكون مشتقة راساً منه

٤ — ان الحرية السياسية هي عبارة عن المقدرة على عمل كل ما لا

يضر بالآخرين . فممارسة كل انسان لحقوقه الطبيعية ،

ليس لها حدود الا تلك التي تضمن لكل انسان آخر الحرية

بممارسة الحقوق ذاتها . وهذه الحدود معينة في الشريعة

فقط

٥ — الشريعة يجب ان تمنع فقط الاعمال المضرّة بالعموم وما لا تمنعه

الشريعة فهو مباح ، ولا يُجبر احد على امر لا يتطلبه الشرع

٦ — ان الشريعة هي ارادة العموم مكتوبة . جميع افراد الأمة

لهم حق الاشتراك في سذّتها ، اما راساً واما بواسطة ممثلين لهم .

ويجب ان تكون واحدة للجميع ، سواءً كانت للحماية ام للقصاص ، واذ كان الجميع متساوين في نظرها ، فلهم الحقوق المتساوية في كل شرف ، ومركز ، ووظيفة ، بحسب استعداداتهم المختلفة ، وبدون ادنى ميزة غير التي تؤهلهم لها فضائلهم ومعارفهم

٧ - لا احد يتهم ، ام يوقف ، ام يسجن ، الا في الحالات المعينة في الشريعة ، وبحسب الطرق المقرضة فيها . وكل من ينفذ ، ام يسبب تنفيذ احكام عرفية ، ام يحرّض عليها ام ينهي بها ، يجب ان يقاص . وكل فرد يُطلب ، ام يُبلغ باسم الشريعة يجب ان يخضع حالاً ، وفي المقاومة يجعل نفسه مذنباً

٨ - لا يجب ان تضع الشريعة من العقوبات الا ما كان منها واجباً بدرجة قطعية ومحقة ، ولا يجب ان يقاص احد الا بموجب شريعة مسنونة قبل الذنب ، وموضوعة له شرعياً

٩ - كل انسان يُفترض بريئاً الى ان يثبت عليه الجرم ، ومتى اصبحت توقيفه واجباً فالشريعة يجب ان تمنع استعمال اية قوة خارجة عما هو لازم للقبض عليه

١٠ - لا احد يعذب بسبب افكاره ، ولا بسبب معتقداته الدينية ، بشرط ان لا يقلق اعلانها الراحة العمومية المضمونة بالشريعة

١١ - بما ان حرية تبادل الافكار والمعتقدات هي من ائمن حقوق الانسان ، فكل فرد يستطيع ان يتكلم ، ويكتب ، وينشر ما يشاء بحرية ، بشرط ان يكون مسئولاً عن اساءة استعمال هذه الحرية في الاحوال المعينة في الشريعة

١٢ - بما ان القوة العامة واجبة للمحافظة على حقوق الانسان والافراد ، فهذه القوة مؤسسة لمنفعة العموم ، ولا يحق للاشخاص الذين^١ اوكلوا بها ان يستخدموها لمنفعتهم الخاصة.

١٣ - بما انه يلزم جزية عامة لسند القوة المحافظة ، ولدفع نفقات الحكومة الاخرى ، فيجب ان توزع هذه الضريبة بالتساوي على افراد الأمة ، بالنسبة الى مقدرة كل منهم.

١٤ - لكل فرد الحق اما شخصياً واما بواسطة ممثله ، بصوت حر في تعيين ما يلزم من الضرائب العامة ، وتطبيقها ، وتحديد قيمتها ، وطريقة توزيعها ، ومدتها.

١٥ - لكل جماعة الحق ان تطلب من عمّالها الحساب عن اعمالهم.

١٦ - كل جماعة لم تكفل لها الشريعة فصل القوة والمحافظة على

الحقوق ، تحتاج الى قانون اساسي .

١٧ - بما ان حق التملك هو مصون ومقدس ، فلا احد يحرم

من ملكه الا في الاحوال التي تقتضيها الحاجة العامة بصورة

قطعية وأُبرهن شرعياً ، وبشرط تعويضٍ عادلٍ ومسبقٍ.

obeykandi.com

ملاحظات متفرقة

حتى لا اقاطع المواضيع التي نشرتها في هذا الكتاب خصّصت بضع صفحات منه لملاحظات متفرقة اعتقد انها واجبة لاتمامه . فارجو من قرائي الكرام ان يطالعوها بامعان كما لو كانت فصولاً متناسقة

حاولت في هذا الكتاب الصغير ان ابين ان الانقلاب السياسي الاخير في تركيا ليس انقلاباً تاماً يضمن حقوق الانسان اذا وقف عنده هذا الحد . لانه لم يكن نتيجة عمل الشعب المشتركة بل نتيجة الظروف الموقته ونتيجة عمل الافراد . وذكرت ايضا ان الفائدة الوحيدة التي حصل عليها العثمانيون من ورائه هي : حرية الصحافة ومجلس الأمة . وفي الملاحظات الصغيرة التي ابديتها في امر تحويل القانون الاسلي قصدت ان يكون لمجلس الأمة القوة الكافية والنافعة التي تحفظه وتأتي الشعب بالثمرة المطلوبة منه والآن اريد ان اقول كلمة صغيرة في حرية الصحافة:

قبل اطلاق حرية القول والفكر في الدولة العثمانية كانت الحكومة مؤسسة على الاستبداد الشخصي وليس على المعرفة . وبكلمة اوضح ان الحكومة كانت مبنية على حق القوة وليس على حقوق الانسان . فكانت الصحافة في هذه الحالة ممثلة الحكومة وليس ممثلة الشعب . كانت تنشر ما يوافقها لانها كانت تحت مراقبتها . وليس ما يوافق الشعب لانها لم تكن له

ففي الانقلاب الاخير انقلبت الآية . الجرائد صارت ممثلة الجمهور ولم تعد ممثلة الحكومة !
ان هذا هو اشرف عمل يجب ان يُبدأ فيه عند الشروع باصلاح الدولة

حرية القول اصبحت مطلقة . الحكومة صارت خاضعة لرأي الجمهور . ولم يعد رأي الجمهور خاضعاً لها
فكل ما يتصل اليه ذكاء الجمهور ومعرفة هو الشريعة !

على ان الحرية يجب ان تكون مطلقة ومقيّدة في آن واحد !
ان افضل تعريف للحرية هو تعريف لجنة الثورة الافرنسية

التي قالت : « تنتهي حرية الواحد عندما تبتدى حرية الآخر »
 اي ان الحرية « هي عبارة عن عمل كل شيء لا يؤذي
 الآخرين »

يقدر الانسان ان يعمل ما يشاء لقائدة نفسه بدون ان يفيد
 شخصاً آخر ويكون حراً

يقدر ان يعمل عملاً يفيد فيه الآخرين ويكون حراً . ولا
 يقدر ان يعمل عملاً يضر الآخرين ويكون حراً

كل انسان يحرم حقوقه عندما يعتدي على حقوق الآخرين

كل انسان يحرم حريته عندما لا يحافظ على حرية سواه

وهكذا الحياة وهكذا المال وهكذا العرض

كل جريدة تقدر ان تندد بالسلطان وبالوالي وبرئيس

البلدية (١) ما زال القصد من عملها افادة الجمهور . ولا تقدر ان تندد

بالافراد الذين لا علاقه لهم بالمصالح العمومية لان ذلك يضرهم ولا

(١) هذا بشرط ان يكون ذلك التنديد باعمال الرجل المتعلقة بمصالح

العموم فقط وليس بشخصيته ام اعماله الخاصة والمستقلة التي لا علاقه لها باحد

يفيد احداً

وبما ان الانسان قد فُطر على الخطاء والتهور فالشرائع واجبة
وضرورية لحصر اعماله في الدائرة المفيدة . واذ كانت شريعة المراقبة
على الصحافة قد أُبطلت فيجب ان تُسنَّ في مكانها شريعة اخرى
في تحديد حقوق الصحفي والناشر وواجباته لان ترك الشعب
بدون شريعة يجعله في حالة القوضى المضرة وعلى الاخص عندما
لا يكون جميع افراده قد بلغوا الدرجة الكافية من المعرفة وهو
الامر الذي يصعب الوصول اليه

ولا بد للحكومة الان بعدما زالت سلطتها عن الجرائد ان
تعتمد في نشر المبادئ التي تعتقد فائدتها بعض الجرائد الرسمية التي
تكون ادارتها مسلمة الى ارباب الاستعداد الكافي والرجال المسؤولين
لحفظ التوازن وعلى الاخص متى حصلت ظروف فوق العادة
تستدعي « الادارة العرفية »

وعلى كل حال فالحرية التي أعطيت للعثمانيين يجب ان نقيدهم
ضمن دائرة الاعمال المفيدة للعموم وحيثما نريد ان نصلح فلا يجب

غداً سيجتمع مجلس الأمة العثماني ليدبر شؤون أمة اخني
عليها الدهر الوف من السنين . انه لا شك سيصادف صعوبات
عظيمة ربما الجأت اعضاءه الى القنوط ام الاقتتال . فما هي الخطوة
الاولى التي يجب ان يتخذها هذا المجلس لفائدته وفائدة الوطن
وفائدة من سيأتون من بعده ؟

— التساهل فقط !

قال النبي محمد : «أهلك أمتي رجلاان: عالمٌ فاجر . وجاهلٌ

متعبد»

انني ارجو لفائدة وطني ان لا يكون في مجلس الأمة واحدٌ
من هذين الرجلين

ان استبداد الشرقي الموروث قد تحول فيه الى شيء يسميه
خطأً « عزة النفس » وهذا النوع « المغلوط » من عزة النفس يمنعه
من ان يسلم في اي شيء لا يكون قد ارتآه حتى ولو كانت
الحقيقة التي يراها بعينه

ان رأي الاكثرية - حتى ولو كان غلطاً - يجب ان
يجري وينفذ . انه الرأي المصيب في اكثر الامور
عندما تألفت جمهورية الولايات المتحدة واجتمع ممثلو الشعب
للاتفاق على وضع القانون الاساسي كانت بينهم فئة قليلة معارضة
كما هو الحال في الحكومات النيابية . فلما اقر رأي الاكثرية على
القانون بعد التحوير الاخير قام الاعضاء المعارضون وقالوا : «انا
وان كنا قد حاجبنا وصوتنا ضد هذا القانون لانه ظهر لنا في
شكل مختلف عما ظهر للباقيين من الاعضاء . فيما ان الاكثرية
صوتت له كما هو فاننا ندعمه وندافع عنه بنفس القوة التي نحمّلنا على
ذلك فيما لو كنا قد صوتنا له نحن ايضا »

ان التساهل والتسامح من الاسباب الجوهرية المؤدية الى
حسن النتيجة في سائر اعمال الانسان ويجب ان تكون اساس
المجالس النيابية ايضا . الشريعة الاسلامية نقول «شاورهم في الامر»
وليس « جادلهم في الامر ! »

كما انه لا يُطلب من الانسان ان يتقيّد في اعماله العالمية

بشرائع واحوال يدعي البعض ان الالهة قد سنّها له على غير علم منه ، كذلك لا يطلب منه ان يتقيدها ايضاً بالشرائع المدنية التي يكون قد سنّها اجداده بناءً على ما وجدوه فيها من المنفعة . واذ كنّا لا نتقيد باعمال اجدادنا فلا يجب ان نتقيد ابنائنا باعمالنا مهما اعتقدنا فيها من الفائدة لنا ولهم . ومن اجل ذلك اقترحت في الفصل الرابع من هذا الكتاب زيادة مادة على القانون الاساسي في « القوة التحويرية » حتى لا يكون هذا القانون غير قابل الزيادة والتحويل كما نقضي المادة ١١٥ منه

« ان القانون الاساسي في امرنا وفرنسا قد عين اما مدة محدودة لتحويله واما طريقة خاصة لتحسينه عند الاقتضاء . انه يستحيل تقريباً ان يؤسس شيء تنطبق فيه المبادئ على الافكار والممارسة ولا تكون عرضة مع تمادي السنين للاختلال والتزعزع . ولذلك فلمنع المحذورات من ان نتراكم الى ان تثبط عزائم المصلحين او تقود الى الثورة . يجدر تعديلها عندما تظهر الى العيان . ان حقوق الانسان هي حقوق جميع السلالات البشرية ولا يمكن ان تكون محتكرة من واحدة منها . فما كان يستحق الاتباع يجب ان يتبع من اجل قيمته

الظاهرة . لان في ذلك تحصل الفائدة من القوانين وليس فيما
تثقل به من الشروط . عندما يترك رجل املاكاً لورثته لا يرفق
وصيته بشرط القبول . فلماذا نفعل غير ذلك فيما يتعلق بالقوانين
الاساسية ؟ » (١)

لا يخفى ان الدولة العثمانية مرتبطة بمعاهدات كثيرة مع الدول
الاوربية تضعف استقلالها وتكاد تجعلها في حالة سيئة من اليأس .
فساد الاحكام في الماضي المقرون بخمول الشعب قد خول الامم
الاجنبية قوة غير محدودة في التصرف بمصالح الامة العثمانية .
فهناك الامتيازات الرئيسية التي لا تحصى وهناك تلك المعاهدات
الظالمة التي اُضيت عن اضطرار وبقيت معمولاً بها حتى الان
فهل يمكن ابطال تلك الامتيازات ونقض هذه المعاهدات ؟
ان كل عمل لا يُبنى على الحق والعدالة لا يجب ان يعمل به
وان يكن قد تم بالاتفاق المتبادل بين الفريقين المشتركين فيه

فالمعاهدات التي دخلت فيها حكومة تركيا مع الدول الأوروبية
 بحكم الاضطرار هي اشبه بسرقة اتفق عليها لص اجنبي مع وكيل
 شركة تجارية على نهب اموالها تحت ظلام الليل الدامس . فاذا
 اكتشفت السرقة لا يستطيع ذلك اللص ان يدعي ملكية المال
 المسروق بحجة انه وصل اليه بالاتفاق المتبادل مع مدير تلك الشركة
 وكما ان الشريعة لا تجيز للانسان تملك شيء مسروق وان
 يكن قد دفع ثمنه عن غير علم بماهيته . فبالأولى ان لا تجيز تملك
 حقوق الانسان المغتصبة والمباعة على غفلة منه

واذا لم يكن هذا البرهان كافياً في اعتقاد البعض واذا قدرنا
 ان الشعب العثماني كله رضي وهو في صحة العقل والجسم ان يبيع
 ذاته لأمة اجنبية فهل يعتبر هذا البيع صحيحاً ؟

ان الرجل لا يقدر ان يبيع نفسه لسواه واذا فعل فلا يقدر
 المشتري ان يبرز صك ذلك المبيع كوثيقة شرعية لحق التملك . واذا
 لم يجز للفرد الواحد بيع نفسه فلا اعلم كيف يجوز للامة باسرها ان
 تباع ذاتها ولو جاز لها ذلك فأى حق ينحوها بيع ابنائها ايضاً وحقوق
 السلالة التي ستأتي من بعدها ؟

ان المعاهدات الظالمة والامتيازات الغير شرعية التي ارتبطت
 بها الحكومة العثمانية السابقة لا يجب ان تربطنا نحن اليوم . ان
 المحافظة على « حقوق الانسان » المقدسة هي خيرٌ من المحافظة على
 كلمة اجدادنا المبنية على الغلط أو الاضطرار . انهم لا يملكون شيئاً
 من الحق في بيع حقوقنا نحن . ومهما كلفنا امر المحافظة على هذه
 الحقوق من مثل حق التصرف بكماركنا وسائر اداراتنا الداخلية
 كما نشاء فهو قليل بنسبة ما يطلب من الانسان من التهالك في
 سبيل استقلاله المطلق . ان طلب الحرية هو حق . وتأمر اوربا
 على العثمانيين هو ظلم واختلاس . فكل عمل يأتيه العثمانيون لكسر
 هذه القيود الظالمة هو عمل شرعي ومبني على حقوق الانسان
 المقدسة التي لا تقف في سبيلها قوة

الابوسطات الاجنبية يجب ان تلغى ولو اضطر الشعب الى
 مظاهرة عامة ورسوم الكمارك يجب ان تكون ملك العثمانيين
 يتصرفون فيها كما يشاؤون فيزيدونها ويخفضونها على حسب ما
 تقتضيه صواح بلادهم لا كما تقتضيه صواح الاجانب الذين لا
 سيطرة شرعية لهم على تلك البلاد . وكل معاهدة اخرى وكل امتياز

لا يكون مبنياً على الحق الذي يفهمه كل انسان يجب أن يلغى . وبما
ان الحكومة في صفتها الرسمية لا تستطيع نقض هذه المعاهدات
فعلى الشعب ان ينقضها بواسطة الاعتصاب العام . ان كلمة الجمهور
مسندة الى الحق هي فوق كل شريعة

انني لا اقدر ان اتصور عملاً يفيد العثمانيين ويربط قلوبهم
بحب دولتهم وسلطانهم مثل سياحة السلطان في الولايات المختلفة
من آن الى آخر

لان الولايات العثمانية لتفرقها عن بعضها البعض ولبعدها
عن عاصمة السلطنة حُرمت نعمة الاتحاد والتفاهم فاصبح الشعب
اقل شغفاً برئيسه الذي لا يحصل على فرصة قط ليراه . وبوطنه
الذي هو عنده كالعالم بأسره . وبابناء وطنه الذين يكون اكثرهم
غرباء عنه . فالشريعة الواحدة في هذه الحالة قد لا تكون موافقة
لشعوب متعددة ومتباينة الاميال والاخلاق فلا تستطيع ان تعيش
بسعادة في ادارة حكومة واحدة . واذا اعطيناها شرائع مختلفة
تولدت من ذلك بالطبع اختلافات ومشاكل بين امة تؤلف دولة

واحدة ولها مع بعضها البعض علاقات مطردة

فتقريب الواصلات بين اهل الولايات المختلفة. سواء كانت في انشاء السكك الحديدية وتكثير الطرقات او توسيع نطاق المعاملات وتقوية الصلات الادبية والاجتماعية أو غير ذلك من الوسائل هو من الامور الاساسية التي يجب الاهتمام بها . وأجد ان تجوّل السلطان في الولايات والمقاطعات المختلفة هو ايضا من الامور الاسرع فائدة في ربط القلوب وتهيج العواطف الوطنية في الشعب وحمله على التفاني في حب دولته وسلطانه

يرى من يسوح في تركيا ان اكثر اهلها لا يعرفون من عوائد واخلاق ولغة بعضهم البعض اكثر مما يعرفونه من احوال الامم الاجنبية عنهم وذلك ما يمنع تألفهم ويجعل معاملاتهم المتبادلة صعبة بل معدومة . وهذه الحالة مضادة على خط مستقيم لاصول «الاقتصاد السياسي» وسر تقدم الامم . فيجب الاصطلاح على لغة عامة يفهمها الجميع ولو حافظوا على لغاتهم الاصالية واذ كانت اللغة التركية هي لغة الحكومة الرسمية — وبحق يجب ان تكون —

فيقتضي تعميمها بجميع الطرق الممكنة . وقد ينتُ في الكتاب الرابع وجوب التعليم الاجباري في المدارس الابتدائية على طريقة الولايات المتحدة ولم اجد لزوماً للقول بان لغة التعليم الاجباري يجب ان تكون واحدة لتحديث التفاهم بين عموم العثمانيين لان ذلك من شروط تلك الطريقة الاساسية

ويجب أن لا يُكتفى بتعميم اللغة الواحدة فقط بل يجب ايضاً تقريب العادات والاخلاق والاصطلاحات المختلفة بعضها الى بعض لتوحد ايضاً مع الزمن ويصبح امتزاج الأمة الوطني سهلاً وطبيعياً . وافضل ما يمكن أن يبدأ به الان لترغيب الشعوب الاجنبية عن الاتراك في الاقتراب منهم هو نشر اداب الترك وعاداتهم وحكمهم وعلى الاخص تاريخهم وذلك بواسطة الكتب الجديدة التي تكتب بلغة الاقوام المختلفة وبواسطة النشر في الجرائد والمجلات

كم هو جميل ان تزور الامراة التركية اختها العربية والمسلمة اختها النصرانية وتصبح الهيئة الاجتماعية العثمانية ممتزجة ومتقاربة الذوق والاخلاق !

• متى جلس ابن الاولى وابن الثانية وبنت هذه وبنت تلك على

مقعد واحد في المدارس الابتدائية فلا تصور اذ ذاك هذه النتيجة بعيدة . ان المدرسة هي أساس كل عمل نريد الحصول عليه . انها تكيف الامة في الكيفية التي نقصدها وتضعها في القالب الذي تبتغيه

أعدُّ أمرًا غرباً إقامة التماثيل في الشرق
أُتَحَسَّبُ تلك الاصنام الجامدة القائمة في ساحات أوروبا العمومية
اشياء تافه لا معنى لها ؛

فلنجرب هذه الطريقة ولننظر الى مفعولها
اني اقدر أن اؤكد لاخواني العثمانيين انها من الوسائل
الرئيسية لترقية مبادئ الامة وتقوية عواطفها وحاساتها . لان القدوة
الحسنة واجبة لكل انسان . انها غذاء النفس الحقيقي . ولا رابط
للأمة افضل من تاريخها الوطني . والتماثيل هي تاريخ الامة مجسماً
للعيان !

وهي فوق ذلك حامية الحرية والمحافظة الامينة على ايجاد
الامة . ان اقتراح هذا الامر في مجلس المبعوثان عند الثامنة عمل
مستحب وواجب . ومجرد البحث فيه يهيج في الشعب العثماني تلك

العاطفه الشريفه التي بنيت عليها عظمه الأُمم الا وهي اكرام
المجاهدين واعلاء قدرهم في الحياة وفي المات (١)

الضرائب في الحكومات الاستبدادية هي عبارة عما يفرضه
الغالب على المغلوب من الجزية المعينه المبنيه على حق القوة والواجبه
لحفظ سلطه الغالب واستمرار حكمه . انها لا تنفق في سبيل تحسين
حالة الشعب الذي يدفعها بل في سبيل القوة التي يطلبها الغالب لنفسه
ولا يستشار بامرها الجمهور بل ترف الحاكم وحاجته الشخصية
وهي عكس ذلك في الحكومات الدستورية المؤسسه على
حقوق الشعب . انها اذ ذاك عبارة عن مكافأة يدفعها الجمهور
بارادته المشتركة لتعود اليه مضاعفه بما تستعمل لاجلة من تحسين

(١) اذا جاز لي ابداء الرأي في اي الاشخاص من العثمانيين يجب ان
يُشرع في اقامة التماثيل لهم فاقترح تمثالاً لمدحت باشا واضع القانون الاساسي
وآخر اكمال بك محيي عاطفه الوطنية في العثمانيين . واذا اقضى اقامة تماثيل
لمستحقين من السلاطين ايضاً فاقترح ان تقام للسلطان عثمان مؤسس الدولة
العثمانية . وللسلطان سليم الاول الشاعر والذائع . وللسلطان محمود « المتفرج »
والسلطان عبد الحميد معلى شريعة المساواة

احوال البلاد وصيانة حقوقها ومنافعها . ففي الحكومات الاستبدادية يدفعها الشعب مكرهاً وفي الدستورية يدفعها مختاراً
فكثرة الضرائب ام قلتها اذ كانت متوقفة على حاجة البلاد
والحكومة فليست قياساً للظلم ام العدل بل انما يقاس ذلك بطريقة
توزيعها وانفاقها

وعلى ذلك فالحرية تتطلب الضرائب كما تتطلبها الظلم ولكن
لاسباب ونتائج مختلفة

والدولة العثمانية في حالتها الحاضرة من التقهر الاقتصادي
ستحتاج لتحسين احوالها ومجاراة الامم المجاورة لها بالارثقاء والقوة
الى ضرب الضرائب الجديدة ولعقد القروض المالية التي تستهلكها
في المستقبل بواسطة النتيجة التي تحصل عليها من نقد احوال البلاد
التجارية والصناعية والزراعية

فالشعب العثماني في هذه الحالة يجب أن لا يقاوم تنفيذ هذه
الضرائب ما زالت تحت سيطرته وما زال له الرأي الاول في امر
انفاقها بالطرق اللازمة لتحسين احواله . ان مجلس الامة اصبح
الان رقيباً على اموال الخزينة التي صارت للشعب تستعمل في

اننا عندما نطلب من الحكومة انشاء الطرقات والجسور
والسكك الحديدية والمدارس المجانية والدوائر القوية ومنع الرشوة
وما شا كل ذلك من الاصلاحات الحسية . يجب أن نفكر في الوقت
نفسه بالطرق اللازمة لتكثير اموال الخزينه لتمتكن من تنفيذ هذه
الاصلاحات كلها بدون ان ثقل عائقها بالديون الاجنبية التي تفقدها
استقلالها وتضيع مصالح ابنائها

فالشعب عدا عن أنه يجب أن لا يقاوم الضرائب فهو مسؤول
بتشجيعها عند اللزوم لانها حياة الامم في ايام تأسيسها . على أن
هذه المسئلة تستلزم البحث والدرس المدقق ليكون توزيع الضرائب
عادلاً ومطابقاً لاصول «الاقتصاد السياسي» وهو ما ارجو أن
يتم بشرحه ونشره ارباب الافكار الاقتصادية بالاستناد على الخطط
الناجحة التي نقتطف ثمرتها الان الامم التي نعجب من سر تقدمها

ما هي الحرية الشخصية

« بما ان الانسان لاستكمال الحواس اللازمة لا يحتاج الى

عين غيره لينظر ولا الى اذنه ليسمع ولا الى فمه ليأكل ولا الى رجله ليمشي فهو لهذا السبب نفسه يُعتبر بالطبع مستقلاً وحرّاً . فلا احد يضطر ان يُستعبد لآخر ولا احد يملك الحق باستعباد سواه »

ان هذا التعريف الغريب هو التعريف الطبيعي للحرية الشخصية . اما الحرية السياسية فعدا عما ذكرته من تعريف مجمع الثورة الا فرنسية لها فقد عرّفها مونتسكيو بقوله : « الحرية هي المقدرة على عمل كل ما تجزئه الشريعة . واذا قدر الانسان ان يعمل ما تمنعه الشريعة يفقد حريته . لان كل انسان آخر تصبح له نفس المقدرة »

وقد عرّف الحرية كثيرون من العلماء والفلاسفة بتعابير مختلفة وكلها ترجع الى هذا المعنى

والغريب ان الحرية مع بساطتها كان يساء فهمها عند كثيرين من الناس فالبعض اعتبروا انها عبارة عن عصيان من وجبت له الطاعة . والبعض اعتقدوا انها تعطيهم حق التسلح واستعمال القوة وظن قسم آخر انها تخوله الحق في ان لا يكون محكوماً الا برجل من جنسه . وبعض الناس في الزمن الماضي كانوا يعتبرون الحرية

عبارة عن الايدان لهم باستعمال لحية طويلة كاهل موسكو الذين
اضطروهم بطرس الاكبر الى قص لحاهم فكانت الحرية عندهم محصورة
بحق استرجاع اللحية بدون معارضة الحاكم !

ويروى انه لما اعلنت الحرية في احدى جمهوريات امريكا
الجنوبية دخل زنجي مزرعة رجل ونهبها ولما اعترضه صاحب
المزرعة دارت بينهما المحادثة الآتية :

الزنجي — كيف تعترضني وانا لم اعمل عملاً يخالف القانون ؟
الفلاح — انك نهبت ملكي ومالي وتدعي انك لا تخالف
القانون ! ؟

الزنجي — يجب ان تعلم مع من تتكلم .
الفلاح — انني اتكلم مع سارق يعتدي على الشريعة
الزنجي — انك واهم يا صاح . لاني قبل ان اقدم على عملي
هذا استشرت احد رجال الشريعة العارفين اصول حكومتنا
الجديدة فقال لي « ان الحرية تبيح لي عمل كل ما اريد بشرط ان
لا اعتدي على جاري » وانت لست جاري لانك تهمد عني اكثر
من خمسة اميال !

ان الحرية مع بساطتها تستلزم الدرس والمعرفة التامة بما تجيزه
وبما تحرّمه لان هنالك احوالاً كثيرة — وان لم تكن بغرابة
قصة الزنجي — يمارسها الناس غلطاً باعتبار انها من مقتضى الحرية
فدرس هذه اللفظة بسائر متفرعاتها واجب لا قطف الثمرة المطلوبة منها

كلما أراد الاحرار العثمانيون ان يدخلوا الى بلادهم شريعة
جديدة ام مبدئية عصرياً مفيداً يعترضهم السؤال المشهور ! هل
ينطبق ذلك على الدين ؟

هل تنطبق الحرية على الشريعة الدينية ؟ هل المساواة من
منطوقها ؟ هل الاخاء مضاد لها ؟ وهل الشورى من تعاليمها ؟
وعند ذلك تبدأ المجادلات المضرة التي كادت ترمي جميع
الناس في القنوط واليأس

وأجد لسوء الحظ ان هذه المصيبة المهلكة اي مصيبة تطبيق
افكار ومبادئ ابناء هذا العصر على افكار الاجداد الذين عاشوا
في عصر الظلمة لا تزال متسلطة على الشرقيين حتى يومنا هذا .
فالذين يعترضون الان على الحكومة الدستورية وتمدن الشرق هم

اولئك الذين يدعون بان هذه التعاليم هي مخالفة للدين ويزعمون انهم لم يروا كلمة مساواة واخاء في الكتب الدينية ولا سمعوا ان الرعية تشارك ملكها في الحكم .

والغريب ان حزب الاحرار ذاته يحاول في كل عمل يعمل ان يفهم الناس ان ذلك العمل مطابق للدين . فهذه المحاولة نفسها تبقي ذلك الروح حياً لانها تترك هذه المسئلة مفتوحة للبحث والجدال . ان المشترعين العظام الذين وضعوا اصول الشرائع السياسية لم يستشيروا في وضعها الشرائع الدينية ولا حاولوا تطبيقها عليها لان الديانة هي عبارة عن علاقة الانسان بخالقه والباري تعالى انما خلق للانسان عقلاً مميزاً ليستعمله في سبيل تقرير سعادته وفي اختيار الانسب لضمانة حياته المفيدة له ولا بناء جنسه وللعالم بأسره . فمن الخطاء بل من الاعتداء على سمو حكمة الخالق ان نربط اعمالنا بالتفسيرات العديدة والمتناقضة التي يحاول الناس بها تفسير ارادته وكلمته في حين ان الطبيعة ذاتها تفسرها باجلى بيان وتوحىها لقلب وضمير كل انسان

ان فصل الدنيا عن الدين امر واجب لتقدم الشرق وبدونه

لا يستطع الشرقي ان يدخل دائرة المدنية ويتمتع بنعمة الحرية الحقيقية

ماذا نفعل بالبدو والتمر والتركان وسائر القبائل الرحّل الذين لا يخضعون للشرعية ولا يفيدون الحكومة في شيء ؟
ان المدارس لا تستطيع ان تتبع خيامهم اينما حلت ولا سبيل لترقية شؤونهم في حالتهم الحاضرة

ان افضل طريقة في بادىء الامر على ما يظهر هي حصرهم في بقعة خاصة من الارض وانشاء تسهيلات النقل والمواصلات التي تمكنهم من الاتجار بمواشيهم واصوافهم بدون الالتجاء الى التنقل المستمر ومتى تقدمت البلاد واحتاطهم العمران فلا بدّ من اختلاطهم بمجاوريهم الامر الذي يساهم تعليمهم واعدادهم لخدمة الوطن وتكثير النسل

ان صفير القطارات سيزعج جملهم الامينة . والمدنية ستفسد منظر الطبيعة في اعينهم ففي الوقت الذي نحرّمهم فيه هذه النعم يجب ان نفكر في انالتم نعماً اوفر اعدتها لهم يدُ المدنية

عندما وصلتُ الى هذه النقطة في تحرير هذا الكتاب عرضت في الدولة العثمانية ثلاث مسائل مهمة : وهي مسألة استقلال البلقان . وضم البوسنة والمهرسك الى النمسا . ومسألة لبنان

وكنت قد ذكرت في القسم الرابع من هذا الكتاب ان المشاكل الخارجية التي ظهرت على أثر اعلان الاصلاحات في السلطنة للمرة الاولى اي عام ١٨٧٦ هي التي خنقت الدستور والحرية في ذلك الحين وارجعت العثمانيين الى دور التعاسة والظلم . وتمنيت أن لا يعيد التاريخ ذاته الان ولكن عندما ظهرت هذه المشاكل لم يكن امرها مستغرباً عندي

لان الدولة العثمانية في نهضتها الاخيرة التي كانت أعظم من الاولى (لانها مبنية على الانتباه العام) جعلت اوربا في حالة الوجل والخوف وبينما كانت تراقب احوال «الرجل المريض» وتتوقع ان تمشي في جنازته هبّ من رقاده هبة الاسد واطهر للعالم بأسره أنه لم يلاق مريضاً بل متمارصاً وان القوة العظيمة التي عرفها فيه

الاوربيون في أيام سطوته وفتوحاته لا تزال كامنة فيه كمون نجوم الليل في كبد النهار . واذ أُسندت الآن الى دعائم الحرية وارتبطت بروح العصر فسوف لا تقف في وجهها قوة وسوف يصبح الشرق خطراً على اوربا ويقضي انتباه اهله على مصالحها وسيطرتها عليه

ان هذه الامم الاوربية قد عرفت بالاختبار الشخصي مفاعيل الحرية العظيمة . وثقتها بمقدرة الانسان جعلتها أن تحسب الحساب الاكبر لنتيجة هذا الانقلاب العظيم في سلطنة بني عثمان فلا عجب اذا قامت هذه المشاكل الآن ولا عجب اذا قامت كل دولة تطلب الاعتراف بمصالحها قبل أن تفنى ويأخذها تيار القوة العتيدة

ان تركيا متى عظمت واسترجعت أمجادها بواسطة الاصلاحات الجديدة تصبح لها القوة ليس في المحافظة على استقلالها فقط بل في الفتوحات أيضاً وليس أقرب اليها من المقاطعات والامارات التي انفصلت عنها ولا يزال مركزها غير مقرر بين الدول الكبيرة . أتلام اذن بلغاريا اذا قامت في الحال تطلب الاعتراف باستقلالها التام وقد ذاق طعم الحرية لاكثر من ثلاثين سنة ! أتلام النمسا اذا أسرع في ضم البوسنة والهرسك ضمّاً نهائياً الى أملاكها وقد

جتها واستفادت منها كل هذه المدة ؟ اتلام اليونان اذا
اغتنمت فرصة هذه المشاكل كلها وفتحت مسألة كريد وقد عرفت
بالامس بطش الترك في الحروب ؟

اتلام اوربا كلها اذا قامت الآن تطلب تحوير المعاهدات على
الشكل الذي يضمن مصالحها ومركزها مع الدولة العثمانية ؟

وعلى كل حال فان الحرية ليست الملامة في هذه الاحوال والاحرار ليسوا
الفئة المسؤولة عنها . لانها نتيجة عمل حكومة الاستبداد الماضية
التي افقدت البلاد استقلالها وغادرتها في حالة من التعاسة والفوضى
يعسر انقاذها منها . فالأمة لا تزال جاهلة مركزها الحقيقي بين
الدول ولا تزال جاهلة حقيقة الحالة السيئة التي وصلت اليها ولا
تعلم ان الدول الأوروبية قد قبضت على عنقها منذ اكثر من خمسين
سنة

ان بقاء الحكومة العثمانية على حالتها الماضية من الضعف والذل
والاستسلام كان يضمن لها لا شك الحياة وينقذها من الحروب ولكنه
لا يضمن للأمة السعادة والاستقلال . لان الحكومة الماضية
كانت تسلم للدول في كل ما تطلبن من الحقوق والامتيازات واقل

مهديدٍ — حتى ولو كان وهمياً — كان يلجئها الى التنازل عن اعز
حقوق المملكة

انها كانت سلمية ولكن على حساب الشعب . وكنا نسمي
رجالها ارباب سياسة وحنكة ولكننا لم نكن ننظر الى الثمن الذي
كانوا يدفعونه مقابل الحصول على هذا اللقب الذي كنا نحتمل
عاقبته نحن

ان الاحرار الآن يحاولون جهمهم منع الحرب وذلك ليس
عن ضعفٍ منهم بل عن درايةٍ وحكمة . لانهم يعلمون ان
الحكومة الماضية بينما قد تركت لهم المشاكل والبلايا مع اوربا لم
تترك لهم دوارع يقاتلون بها ولا ذخائر ولا مالا ولا اتحاداً في
الامة ولا قوة وطنية ولا اصدقاء حقيقين في اوربا ولا معاهدة
شريفة يستندون في حقوقهم عليها

هذا عدا عما يعلمونه من خيانة الحزب القديم الذي يسهل
عليه خراب البلاد وسقوطها في يد الاجانب قبل اعطائها للاحرار
وفوق هذا كله فالولايات التي فقدتها الدولة العثمانية
بواسطة الظلم لم يكن مامولاً استرجاعها في عهد الحكومة

الاستبدادية بل كان مأمولاً فقد ولايات اخرى فوقها كولايات
البلقان الاربع التي لم يبق الا قيد باع بينها وبين الانفصال المؤبد
عن تركيا . عندما وثب الاحرار وبتهم الاخيرة فحفظوها واغلقوا
باب هذه المسئلة التي كادت لولا قليل تجرؤ على الدولة نفس النتائج
الماضية من التسليم المعيب ام الحرب المشومة

فالظلم الماضي في هذه الحالة هو المسئول عن فقد بلغاريا
والبوسنة والهرسك وكريد وباقي الولايات والمقاطعات التي لا ارى
حاجة لتعدادها الآن . فاذا قدرت الحرية ان تستعيد لها ام
تستعيد قسما منها في المستقبل فثم المراد واذا لم تستطع ذلك فليس
اللوم عليها وليست في الحقيقة مسئولة عن نتيجة الولايات التي
حصلت في تركيا قبل استلامها زمام الحكم الا في الدرجة التي
تمس ادارتها الحاضرة رأساً

فاذا قُدر واستلزمت دسائس اوربا وتصرفات الحزب
القديم حرباً فالنصر فيها يكون لا شك عمل الحرية والانكسار
(لا سمح الله) نتيجة اعمال الظلم وحزب التقهر . ويخال لي ان كل
انسان عرف حقيقة احوال الدولة العثمانية وموضع قوتها وموضع

ضعفها يعترف ايضاً بهذه الحقيقة

وعلى كل حال لي الحق ان اتصور بان مبداء الحرية القويم لا يصاب باذى في هذه المرة لان الظروف الموقته مها اشتدت وطأتها لا تقدر ان تقف في وجه حقوق الانسان

قال احد الرومانيين من رجال الحزب المحافظ لرجل آخر من

الاحرار : « غداً يهيج غضب الشعب فيقتلك »

فاجابه هذا : « غداً ينتبه الشعب فيقتلك ايضاً »

اما ما يتعلق بالمعاهدات التي تريد اوروبا ان تغيرها ام تحورها

كمعاهدة برلين وما شاكلها فلست اجد وجهاً للصحة في الاعتراض

على عملها لان تلك المعاهدات لا تعطي شيئاً من الحقوق للدولة العلية ولا

بُنيت على العدالة فيما يختص بحقوق الشرق فالدولة العثمانية عدا

انها يجب ان لا تمنع عقد مؤتمر لتحويل معاهدة برلين فان من

مقتضى صوالحها ان تعتم فرصة رغبة الدول في هذه التحويلات

لتحور هذه المعاهدة وغيرها ونقطع كل علاقة لها مع اعمال الحكومة

الماضية . لان اوروبا عندما كفلت لتركيا في معاهدة برلين الاستقلال

كان ذلك بشرط التخلي عن ثلث الملكة العثمانية الذي من جملة

بلغاريا والبوسنة والهرسك والصرب والجبل الأسود وعلى نوع ما قبرص ومصر وليس هذا فقط بل أنها اوقعتها في حالة لا تستطيع معها الهرب من اعطاء كثير من الحقوق والامتيازات للدول الأوروبية وفتحت باب المسئلة الشرقية اكثر مما كان مفتوحاً . وحرمت العثمانيين نعمة الاستقلال الحقيقي لتكفل لهم استقلالاً وهمياً !

ولا اشك في ان الدولة العثمانية اذا استندت على صداقة دولة اوربية ام اكثر وعلى رجال ذوي مقدرة ودراية يمثلونها في المؤتمر العتيد تستطيع ان تحصل على حقوق اوسع واتم من التي حصلت عليها في تلك المعاهدة ولو اضطرت الى بعض الخسارة الموقته التي تستطيع ان تعوّضها في المستقبل بواسطة القوة الجديدة التي ستمنحها اياها الحرية والشرائع السياسية العادلة

ان الحرية هي ائمن من ان تضام من اجل الاشتغال بمقاتلة « فرديناند » لانه احب ان يسميه الناس امبراطوراً ام قيصراً ! بل هي ائمن واعظم من أن تهمل من اجل المجادلات التي لا فائدة منها مع الامبراطور فرنسوا جوزف

ان قوة تركيا المستقبلية لا تتوقف على تلك البنود الخطية التي تنقضها اوربا عندما تشاء وتحوزها متى أرادت بل على مقدرتها الشخصية والحسية التي تجعل لها مركزاً مهماً ومعتبراً بين الدول الاوربية وتجعل لها الاصدقاء والحلفاء الذين يلتفون في الغالب حول القوي ويدوسون حقوق الضعيف مهما أقسموا بالمحافظة عليها ان ظروف العالم الحاضرة وتغير حالة الشرق تستلزم بالطبع تحويرات كثيرة في كل المعاهدات القديمة . والسر ليس في مقاومتنا لهذه التحويرات بل في مقدرتنا على الاستفادة منها

اما مسألة لبنان فان موضوع هذا الكتاب المبني على توحيد المملكة العثمانية لا يسمح لي في البحث بامرها بدون ارتكاب الخطأ ام الالاءة وقد كنت أشرت في المبحث الذي تكلمت فيه عن القانون الاساسي الى امر اعطاء الولايات شيئاً من الاستقلال الاداري. وجعل اعضاء مجلس الامة ممثلين للولايات ام المقاطعات التي انتخبهم. فاكثفي بذلك الان . وأرى على كل حال ان الفرصة لا تناسب اليوم للجدال في امر لبنان والفصل فيه . — لا تناسب

اللبنانيين ولا تناسب الحكومة الجديدة - ولذلك فانغلاق هذه
المسئلة هو الافضل الى فرصة اخرى

اما الجمعيات العديدة التي ظهرت في تركيا على اثر اعلان
الدستور والحرية . والتي لا يثقف اكثرها مع روح «الاتحاد
العثماني» فاجد ان لي بعض الحق ان أقول لها « ان العثمانيين قد
صبروا على الظلم مئات من السنين فليصبروا الان على الحرية ولو
مدة قصيرة وليحكموا بعد ذلك لانفسهم »

وهناك مسألة اخرى لا تقل اهمية عما تقدم من المسائل
وهي مسألة مهاجرة العثمانيين الى البلاد الاجنبية التي سببها فقر
البلاد الناتج عن سوء الادارة الماضية . فهذه المهاجرة عدا عن أنها
تنقص عدد السكان فانها تحرم البلاد من نتيجة سعي اهليها وقوة
افرادها فيجب على الحكومة ان تهتم بامرها كل الاهتمام . ولا
اغني بذلك أن تمنعها (لان حقوق الانسان تكفل له اختيار البقعة
التي يريد لها من ارض الله لسكنه وتقرير سعادته) وانما اقصد
أن تجري الحكومة التسهيلات اللازمة لاهياء التجارة والصناعة

والزراعة في بلادها وتنشئ البنوك والسكك الحديدية وتفتح
المعادن وتشجع الاهالي بجميع الوسائل الممكنة لاقتحام المشروعات
الكبيرة التي تحتاج الى الايدي والتي تعظم بواسطتها ثروة الامة
وتحسن بها حالة البلاد الاقتصادية

واذا لم يكن اجراء هذه التحسينات كلها ممكناً في مدة معينة
من الزمن . فالراية العثمانية يجب ان تتبع العثمانيين اينما حلوا فتحصيلهم
وتهم بمصالحهم الكثيرة في البلاد الاجنبية وتستعمل كل الطرق
اللازمة لاجل نجاحهم وزيادة ثروتهم التي يعود نفعها الى بلادهم
واوطانهم

كتبت هذا الكتاب في الفترات القصيرة التي سمحت لي
بها اشغالي الحاضرة ولم اقصد في نشره اعطاء الجمهور كتاباً مستوفياً
البحث في سائر حقوق الانسان وانما قصدت ان اطبق على اهمها
احوال وحاجات الشرق الحاضرة . وبالنظر الى بعدي عن المكان
الذي حاولت البحث في شؤونه — لانني تركتُ وطني العثماني
منذ اثنتي عشرة سنة اي في السن الذي لم اختبر فيه حسيّاً حقيقة

حاله - فلا يستبعد ان اكون قد ذهلت عن بعض اشياء وتطرفت في أخرى . على انني حاولتُ جهدي ان اجعل موضوع هذا الكتاب عاماً وشاملاً وبنيتُه على اساس المبادئ الاوربية والامركية التي شاهدت نتائجها عياناً معتمداً في ذلك الشرائع السياسية التي ظهر نفعها واختبار الجنس البشري العام في سر نشوء الامم . ويخال لي ان نفس الوسائط تأتي في الغالب بنفس النتائج . فارجو ان لا يكون الشرق شاذاً عن هذه القاعدة وان يتمتع ولو بعد حين بالسعادة التي اعدتها يد الطبيعة لجميع اجناس البشر .

واقدر ان كتابي هذا ينتشر في ارض الدولة العثمانية في ايام الزرع فاؤمل ان لا يأتي الربيع القادم الا وتظهر في ربوع تلك الارض المحبوبة ازهار الحرية النامية

واذ كانت هنالك اغراس تستلزم من طبيعتها الوقت للنمو كالصنوبر والبلح والارز . فارجو ايضاً ان تبدو اغصانها المورقة في سنتين ام ثلاث وان تصادف في ايام غرسها وفي مدة طفوليتها الاعتناء الكافي المبني على العلم والاختبار لتنمو ايضاً بالصمت وتصير اشجاراً قوية يستظل في ظلها الانسان